الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة يحي فارس– المدية
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية / شعبة التاريخ

دراسة كتاب ثريا فاروقي

"الـدولة العثمانية والعالم المحيط بها"

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ. تخصص الدولة العثمانية 1453– 1924م.

_ إعداد الطالبين:
♦_ داود ولد محي الدين
♦_ محفوظ ولد لقـــرع

_ إشراف الأستـــاذة:
♦_لطيفـــة حمصـــي

السنـــّة الجـــامعيـــة:

1441_ 1442هـــ/ 2019– 2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة يحي فارس– المدية
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية / شعبة التاريخ

دراسة كتاب ثريا فاروقي

"الـدولة العثمانية والعالم المحيط بها"

_ مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ. تخصص: الدولة العثمانية 1453– 1924م.

_ إعداد الطالبين:

♦_ داود ولد محي الدين

♦_ محفوظ ولد لقـــرع

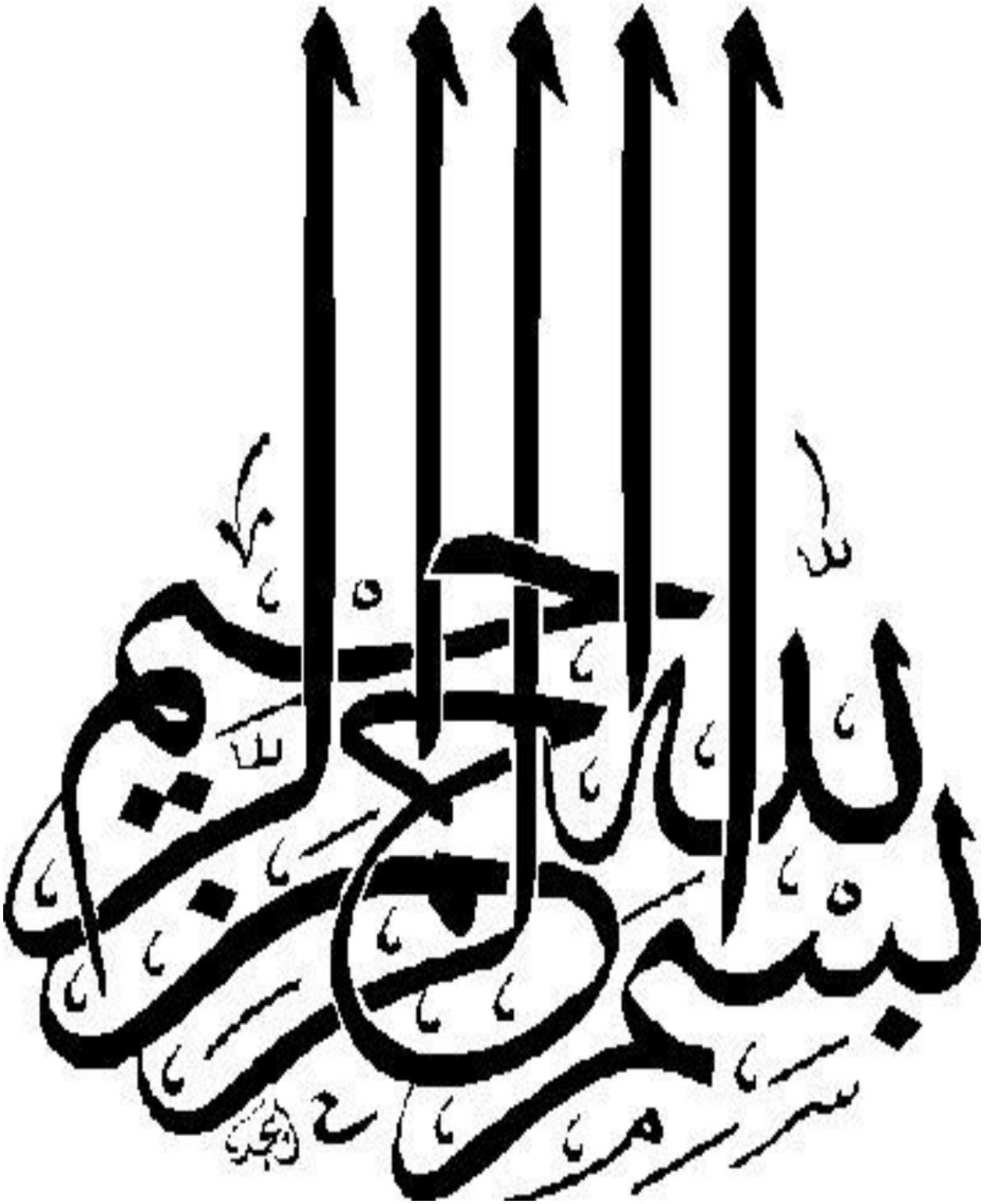
_ إشراف الأستـــاذة:

♦_لطيفـــة حمصـــي

لجنـــة المنـــــاقشة:	
الأستـــاذ(ة)	الصفـــة
أ_	رئيســـا
أ_ لطيفة حمصـــي	مشـــرفة
أ_	مناقشـــا

السنـّة الجـــامعيـــة:

1442_ 1443هـ/ 2021– 2022م


بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــداء

أهـدي هـذا العمل إلــى:

الـوالدين الكريمين حفظهمـا الله

إلى كلّ أفراد أسرتي

إلى خطيبتي "إينــاس"

إلى روح جدي وجدتي رحمهما الله

إلى كلّ الأصدقاء الذين كانوا برفقتي وصاحبوني في طلب العلم

وإلى زميلي "محفوظ " الذي قاسمني جهد البحث في إنجــاز هذا العمل.

إلى الأخوين "خير الدين بوريبة" و"عيسى عثماني".

ـــ دواد ولد محي الدين ـــ

إهـــداء

الحمد لله فالق الأنوار، وجاعل الليل والنهار ثم الصلاة والسلام على سيدنا محمد المختـار ﷺ

إلى روح القلب ونبض الحنان إلى من صبرت وكافحت لأجلي في هذه الحياة إلى أعظم إنسانة في حياتي إلى والــدتي الحبيبة

إلى من سار معي بداية الطريق حتى هذه اللحظة وكان دافعا لي في كلّ نجاح والــدي العزيز

إلى من ترعرعت معهم ونما غصني بينهم، إخوتي وأخواتي أحمد وعبد القادر وإلى كلّ الأهل والأقارب من قريب وبعيد.

وإلى زميلي "واود " الذي قاسمني جهد البحث في إنجــاز هذا العمل.

إلى جميع زمـلائي في الدفعة.

__محفوظ ولد لقريع __

شكـــر و عـــرفان

الشكر لله رب العـــــالمين

الذي خلق وهدى فالحمد لله كثيرا ولله الشكر أولا وأخيرا على إعانته لنا

وتذليله للصعاب التي واجهتنا في إنجاز هـــذا العمل.

كما نجزل الشكر بعده سبحانه وتعالى إلى الأستاذة المشرفة لطيفة حمصي.

التي قدمت لنا يد العون ولم تبخل علينا بأي توجيه ونصح وتوضيح فيما اعترضنا من صعوبات وتفهمها

لأوضاعنا، فلها منا كلّ الشكر والامتنان والتقدير والـــدعاء لها بالشفـــاء العـــاجل

بإذن الله وقدرته _آميـــن.

ولا يفوتنا في هذا المقام توجيه عبارات الشكر الممزوجة بالاحتـــرام والتقدير لكلّ أساتذتنا الكرام وإخواننا

الزملاء والزميلات الذين قاسمونا طوال مشوارنا الدراسي كلّ معاني الأخوة والصداقة والحب والاحترام فلهم

منا جميع الشكر والامتنان

كما لا يفوتنا توجيه آيات الشكر والتقدير إلى من سهروا على توفير الكتب لنا

جنود الخفاء عمال المكتبة بجامعة المجاهد البطل الدكتور يحي فارس بالمدية حفظهم الله جميعا

وجعل كلّ ذلك في ميزان حسناتهم

ولكلّ من قدّم لنا يد العون من قريب وبعيد.

ولكلّ من قدّم لنا كلمة طيبة للمضي قدما في إنجـــاز المـــذكرة

سائلين الله تعالى أن يبارك لنا فيها ويجعلها صدقة جارية في سبيل العلم والمتعلمين

___آميـــن___

قـــائمـة
المختصـــرات

المختصرات/ معانيها

_ المختصر:	_ المعنى:
تر	ترجمة
ج	جزء
د ت	دون تاريخ
د د ن	دون دار النشر
د ط	دون طبعة
ص	صفحة
ط	طبعة
ع	العدد
مج	مجلد
م	ميلادي
هـ	هجري

المقـــدمة

1/ــ التعريف بالموضوع:

شكل تاريخ الدولة العثمانية مجالا خصبا لدراسات متعددّة المداخل وذلك لمكانتها ودورها الريادي في القارات الثلاث التي تواجد نفوذها بهم عامّة، وفي العالم الإسلامي على وجه الخصوص كونّها دولة مثلت حماية جمعت من خلالها المسلمين تحت رايتها، ليس فقط في مجال حدودها التي انطلقت منها، بل في العالم ككلّ لتربعها على مساحة هامّة شملت كلاّ من آسيا، أوروبا وأفريقيا، لتكوّن بذلك قوة اقتصادية وعسكرية وسياسية؛ لهذه الاعتبارات كلّها حظي تاريخ الدولة العثمانية باهتمام كبير لدى الكثير من الباحثين والدارسين والمهتمين بتاريخها وإنجازاتها نظرا للقوة التي لازمتها لفترات طويلة من الزمن والذي تجاوزت الستة قرون ونيف، ناهيك عن العلاقات التي ربطتها خارج حدودها مع الدول والأمم الأخرى لحماية مجالها والسعي للمحافظة على الإنجازات التي وصلت إليها، لذلك لقب من سلاطينها في مرحلة أوج قوتها بسادة البر والبحر، ورغم ذلك لم تحدّ عن دورة حياة الأمم والدول بحسب النظرية الخلدونية، حيث مرّت بمراحل النمو والوصول إلى العظمة فالقوة والاستقرار إلى غاية الانحدار وسقوط الذي تزامن مع تغيرات شهدها العالم الذي يحيط بها، كلّ ذلك كان مدعاة للعديد من الاستفهامات والتساؤلات من طرف الباحثين الذين أولوا اهتماما كبيرا لدراسة التاريخ العثماني انطلاقا من مصادره لمعرفة سرّ هذه القوة وسبب الضعف والتراجع الذي شهدته في أزمنة لاحقة، حيث كان من بينهم ثلّة هامّة اشتغلت على هــذا الخط بتعمق وتدقيق وبرزت بشكل ملفت للنظر فكانت من بينهم المؤرخة البروفيسورة الفذّة صاحبة الطرح العميق بأسلوب دقيق "**ثريا فاروقي**" التي أغنت بأعمالها وإصداراتها ومؤلفات المميزة والمتخصّصة بتاريخ الدولة العثمانية في فترات زمنية متباينة من خلال مواضيع هامّة منها الاقتصاد والمجتمع والثقافة والدّين، كلّ ذلك شملته العلاقات المتعدية للجانب السياسي والدبلوماسي الذي أظهرته هذه الدولة في امتيازاتها ومعاهداتها مع مختلف الدول التي تقاسمت معها هذا

المجال، ومن بين هذه المؤلفات التي اشتغلت عليها المؤرخة فاروقي كتابها الذي وقع عليه العمل في مذكرة تخرجنا والموسوم: "**الدولة العثمانية والعالم المحيط بها**"، هذا الآخير الذي مثّــل مرجعا هاما في التأريخ العثماني لما حمله من جوانب عدّة في طرحه خصّت المجال الاقتصادي الذي شكل قوة من خلال الطرق البحرية، بالإضافة إلى المواضيع المتشعبة والتي أُلحقت بهذا المجال (الاقتصادي)، حيث أظهرت من خلاله العلاقة بين المجتمع وقوانين الدولة كطبيعة السياسة التي انتهجها سلاطين آل عثمان من خلال التوسعات التي قاموا بها والحروب التي خاضوها، فضلا عن الطرق والأساليب التي تعاملوا بها مع أفراد الدول والمجتمعات بعد عملية الضم، وكيفية التعامل مع التجار الأجانب والقناصل، ناهيك عن طرقها في التعامل مع الأسرى والعبيد الذين شكلوا لخزينتها السلطانية موارد مالية هامّة وأساليب ضغط وقوة خاصّة قضايا الأسرى النبلاء، مثلما نوهت إليه المؤرخة فاروقي؛ غير أنّ ذلك لم يخلو من بعض المشاكل التي اعترضت الدولة العثمانية وأشارت إليها فاروقي على أنّها صراعات أو مناوشات دينية بين مختلف الطوائف والملل، دون أن تغفل في ذلك الطرح ذكر أهم المصادر التي أقامت عليها دراستها وكانت في الأساس المحفوظات الأرشيفية التي مثلت شكلا من أشكال التنظيم الإداري للحكم العثماني وأصبحت بمرور الوقت مادة خام اشتغلت عليا في إنجاز مؤلفها هذا، بل والعديد من الدراسات التي وجدت مواضيعها في هذا المورد الثمين، حيث يمكننا القول إن هذا الكتاب قد تناول الكثير من الجزئيات التي غفل عنها الكثير من الباحثين في تاريخ الــدولة العثمانية.

2/ــ دواعي اختيار الموضوع:

يعدّ موضوع الدولة العثمانية والمجال الجغرافي والبشري الذي يحيط بها بعدما ضمّت مناطق ودول عديدة قبل وبعد محمد الفاتح(855- 886هــ/ 1451-1481م) في القارات الثلاث (آسيا، أوروبا وأفريقيا) من خلال مؤلف المؤرخة ثريا

فاروقي من بين المواضيع الشيقة التي تعنى بالتحوّلات نظرا للتطورات التي مرّت بها الأمم والشعوب، بحسب ما تشير إليه المؤرخة، حيث يظهر ذلك في البنية الاقتصادية بشقيها الداخلي المتمثل في الأسواق المحلية وحركيتها التجارية، والشق الخارجي الذي يُعنى بالتبادلات التجارية على نطاقات واسعة سواء البرية منها عبر طرق القوافل أو البحرية عبر نظام سفن المدّة التي كانت سائدة منذ عهد قوة الجمهوريات الإيطالية وعلى رأسهم البندقية المتزعمة للمجال البحري التجاري خلال العصور الوسطى وحتى مطلع الفترة الحديثة انطلاقا من حجم الصادرات والواردات، حيث يعطي ذلك مؤشرا واضحا للتحركات السياسية التي تشهدها المنطقة جراء قوتها أو ضعفها الاقتصادي، لهذه الدواعي كان اختيارنا للموضوع الذي عالج بشكل واضح الفترة الممتدة من سنة 1560 إلى سنة 1744م وهذا خلال حكم السلطان سليمان القانوني حتى السلطان (1520-1566م) حتى العشرة سنوات الأولى من حكم السلطان محمود الأول(1730- 1754م)، حيث تداخلت عدّة أسباب في هــذا الاختيار نذكر منها:

أ/- أسبــاب ذاتيــة:

مثلتها رغبتنا في التعرف على شخصية المؤرخة **ثــريا فــاروقي** انطلاقا من الدواعي الكامنة وراء رغبتها في اقتحام هــذا المجال البحثي الذي اعتمدت من خلاله على الأرصدة الوثائقية المتنوعة بحسب تصنيفاتها، ونصوص المخطوطات التي تؤرخ للدولة العثمانية، فكانت رغبتنا كبيرة في كيفية وصولها لهذه الدرجة من الدقة والتخصص في معالجة الموضوع الذي طرقته بالاعتماد على الوثائق المكتوبة في أغلبها بالخط العثماني قصد معرفتنا للآليات التي اعتمدتها في معالجتها لهذا الموضوع؛ والذي انطلقت للبحث فيه متسلحة بأدوات بحثية كان أولها التمكّن من اللغة العثمانية على اعتبار أنها هندية الأصول تختلف بيئتها اختلافا جذريا عن المجتمع العثماني ومكوناته الحضارية، هذه الأدوات هي التي ساعدتها في إتقــان آليات البحث والتنقيب والفرز والاستقراء عبر

الأرصدة المتنوعة (الوثائق الأرشيفية/ المخطوطات) لاستخراج المادة التي تحتاجها في بناء الموضوع بحكم أننا ننتمي إلى التخصص نفسه وهو" **تاريخ الدولة العثمانية 1453-1924م**"، ومن الذين اسعفهم الحظ في دراسة اللغة التركية واللغة العثمانية خلال السنة الأولى والثانية ماستر.

ب/- أسباب موضوعية:

اعتماد المؤرخة على المعلومات التي تحصلت عليها عبر الأرصدة المتنوعة (الأرشيف بأنواعه/ المخطوطات) لاستخراج المادة التي تحتاجها في بناء الموضوع. والتي عثرت عليها بدور الأرشيف سواء التركية أو البريطانية والألمانية والفرنسية ودول أخرى شملتها العلاقات التي ربطها العثمانيون مع المحيط الذي تواجدوا فيه، حيث كشفت عنها دفاتر المهمات والوثائق والمخطوطات والخرائط والعمائر وغيرها من الأرصدة التي استندت عليها في جمع وانتقاء مادتها الأساسية في هــذا المؤلف، الأمر الذي يعطي للكتاب قيمة علمية وللكاتبة أسلوبا دقيقا ومميزا في تناول الدراسة بشكل موضوعي على اعتبار الملاحق التي تستشهد بها، حيث انطلقت هذه الدراسة من موضوع الاقتصاد وبحثت في انعكاساته على الدولة والمجتمع بصفة خاصّة، وما نجم عنه في إطار علاقاتها الدولية بصفة عامّة للوقوف على الأدوار التي لعبتها الدولة العثمانية في المجال المحيط بها.

3/ــ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية مؤلف ثريا فاروقي في دراسة التاريخ الاقتصادي العالمي للدولة العثمانية وتأثيره على المجال الذي وجدت فيه على مدار مائة وأربعة وثمانون سنة وهي الفترة التي يعالجها الكتاب (968-1157هــ/ 1560- 1744م)، من خلال موقعها بين جيرانها سواء الشرقيين أو غربيين ضمن أطر علاقاتها مع العالم الخارجي، حيث تشير المؤرخة لمصطلح الاقتصاد العالمي وتعيين موقع الدولة العثمانية بين جيرانها، إذ

تذكر فاروقي في هذا الصدد أنّ سنوات الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي انصب الاهتمام البحثي فيها على تصنيفات أخرى من الوثائق الأرشيفية التي مثلتها سجلات الضرائب العائدة للقرن الخامس عشر والسادس عشر والتي شملت الأناضول، البلقان، المجر، حلب، دمشق، بيروت باعتبارها مصادر مهمة لمعرفة فئات السكان، نوع المواد الغذائية، المناطق الجديدة التي دخلت ضمن المجال العثماني خلال القرن السادس عشر وآليات التسيير الاقتصادي العثماني، لينتقل الاهتمام بسجلات المحاكم الشرعية ابتداء من سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي والذي لا يزال الاشتغال عليه حتى الآن قائما، كما تشير المؤرخة لأهمية تقارير السفراء والقناصل التي تعتبر من المصادر الهامة والرئيسية للقرن الثامن عشر لهذا المؤلف.

4/ــ الاطار الزماني والمكاني:

تدرج هده الدراسة في إطارها الزماني العام في الفترة ما بين النصف الأخير من القرن السادس عشر ميلادي إلى غاية أواخر النصف الأول من القرن الثامن عشر ميلادي، غير أنّ المؤرخة حصرتها في الفترة الزمنية استنادا للتصنيف الوثائقي الذي تحصلت عليه لبناء هذه الدراسة من 1560م إلى 1744م، حيث تعدّ هذه الفترة من بين أهم المراحل في عمر الدولة العثمانية لما شهدته من تغيرات بداية من المرحلة الأخيرة من وجود السلطان العثماني سليمان القانوني (1520-1566م)، والتي أشارت إليها في التحديد الزمني بعام 1560، إلى غاية العقد الرابع من أواخر النصف الأول من القرن الثامن عشر وتحديدا في 1740م، حيث شهدت هذه الفترة 16 سلطان سنذكرهم في مباحث ومطالب هذه الدراسة، أم الإطار المكاني فقد شمل كل القارات التي تواجدتبها الدولة العثمانية وعلى رأسهم آسيا وإفريقيا، حيث شكلها ما اصطلحت عليه بالمجال العربي الإسلامي، كما شمل هذا المجال القارة الأوروبية من خلال المناطق التابعة لها منذ المراحل الأولى من الوجود العثماني والتي تدعمت عقب فتح القسطنطينية في 1453م

زمن السلطان الفاتح، كما شمل ذلك إشرافها على مجال مائي واسع كان بمثابة القوة لها في القرن السادس عشر حتى النصف الثاني من القرن السابع عشر بعد الكشوفات الجغرافية التي حولت أغلب طرق التجارة العالمية لصالح العالم الأوروبي.

5/ــ الإشكـــالية:

انطلاقا من قراءتنا للكتاب الذي أقمنا عليه هذه الدراسة وصلنا إلى الإشكالية التالي:

_ كيف حدّدت الدولة العثمانية علاقاتها ضمن المجال المحيط بها من النصف الثاني من القرن السادس عشر وحتى أواخر النصف الأول من القرن الثامن عشر؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية تطلب منا ذلك وضع مجموعة من التساؤلات التي كانت بمثابة مباحث فرعية للتحكم في مختلف جوانب الموضوع نظرا لتشعبه وعمق طرحه، حث جاءت كالتـــالي:

- ما الظروف التي أوصلت الدولة العثمانية للمجال العالمي الذي أصبح محيطا بها؟
- هل تمكنت من تحقيق التوازن بينها وبين جيرانها الشرقيين والغربيين؟
- ما العوامل التي ساعدتها في الظهور كقوة إقتصادية عالمية؟
- كيف وجهت الطرق التجارية لصالحها؟

_ هل كانت سياسة التسامح الديني نقمة أم نعمة عليها؟

6/ــ المنهج المتبع في الدراسة:

وحتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية ونتحكم في مطالب الدراسة التي وجّهناها بتلك التساؤلات، قمنا بالاعتماد على المزج بين المنهجين الوصفي والتحليلي، كما استعنا بالمنهج السردي في تتبع وقائع الأحداث التاريخية بحسب ترتيبها الكرونولوجي لنستوعبها، خاصة وأنّ أسلوب المؤرخة يتميز بالعمق والتدقيق، كما يبدو من أفكاره ومصطلحاته أنّه موجه للمؤرخين الذين يشتغلون على الدراسات المعتمدة على الوثائق الأرشيفية، حيث يكون هؤلاء قد وصلوا إلى درجات عالية من اسيعاب رموز الوثائق

ومفاهيمها بحكم اشتغالهم الطويل عليها، فلذلك كان الاعتماد على هذه المناهج التي تساعد على وصف وتحليل الوقائع وشرحها بنزاهة وموضوعية للإجابة عن التساؤلات المطروحة في ثنايا البحث واستخلاص النتائج المتوخاة منه.

7/_الـــدراسات الســـابقة:

بالرغم من أن موضوع الدولة العثمانية والعالم المحيط بها خلال القرن (10 هـــ / 16 م) إلى غاية مطلع القرن 12 هـــ / 18 م كموضوع ذا أهمية بالنسبة لدراسة الدولة العثمانية والمجتمعات الشرقية والغربية والعلاقات المشكلة فيما بينهم (الداخلية/الخارجية)، قد طرقه غير واحد من المؤرخين لتحليل الأسباب الكامنة وراء هذا الامتداد العثماني وطبيعة نسجه للعلاقات سواء الداخلية أو الخارجية، إلا أننا أردنا أن ندلو بدلونا فيه، من خلال ما قدمته المؤرخة ثريا فاروقي من أفكار مسّت بها العديد من الجوانب ذات البعد العميق في تشكل العلاقات بصفة خاصة من منظور القوة، وكيفية المحافظة عليها عبر مراحل زمنية طويلة، بالرغم من التغيرات والتحولات المواكبة للتطور الذي حدث في العالم الذي يحيط بها خلال تلك الفترات وبالأخص ابتداء من القرن 12هـــ/ 18م، حيث اهتمت أغلب الدراسات التي تحدثت عن الموضوع بجزئية معينة انطلقت منها لفهم طبيعة هذا التواجد وتلك العلاقات كان من بينها الدراسة التي قدمها **محمد أحمد محمد الثقفي** عن موضوع **زواج السلاطين العثمانيين من الأجنبيات** وأثره في إضعاف الدولة، وهي في الأصل مذكرة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، حيث تناول الباحث فيها دور المرأة في الجانبين الإقتصادي والإجتماعي في الدولة العثمانية، كما عالج طرق وأساليب تقربها من السلطان للوصول إلى النفوذ السياسي، كما جاءت الدراسة لتي قام باعدادها **ياسر بن عبد العزيز قاري** عن **دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية**؛ وهي أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر متكونة من ثلاث أجزاء تناولت العلاقات العثمانية الأوروبية ودور الامتيازات الأجنبية من الناحية السياسية

والاقتصادية ثم عالج فيها أسباب سقوط دولة آل عثمان، حيث أفادتنا في فهم طبيعة الامتيازات والدور الذي لعبته في هذا السقوط، في حين جاءت الدراسة المقدمة من طرف الباحث **فيصل بن موسى** حول السلطة الحاكمة والهيئة الدينية في الدولة العثمانية توضح مكانة السلطة الشرعية لدى السلاطين العثمانيين من خلال الأدوار التي لعبها شيوخ الإسلام وعلماء وفقهاء الدولة العثمانية في تسيير شؤونها خلال القرن (10 هـ / 16 م)، وهي في الأصل مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر

8/ـ خطـــة البحث:

جاءت الخطة التي ارتكزت عليها دراستنا للموضوع مشتملة على مقدمة، وثلاث مباحث يتفرع كل مبحث إلى عناصر، ثم انتهت بخاتمة جاءت عبارة عن استنتاجات توصلنا إليها من خلال دراستنا لموضوع الكتاب، وختمناها بملاحق تخدم الدراسة، مع ثبت للمصادر والمراجع المعتمدة فيها، حيث تعرضنا في:

أ/- **المقدمة** إلى المنهجية المعتمدة في إنجاز مذكرة التخرج لمرحلة الماستر، حيث تناولنا فيها تعريفا بالموضوع، دواعي اختياره، ثم أهميته العلمية وألحقناها بطرح لإشكاليته والمنهج المعتمد في دراسته، وبعدها عرضنا الخطة التي بنينا عليها الدراسة، أتبعناها بأهم الدراسات التي اعتمدنا عليها، وبعدها تحدثنا عن أبرز الصعوبات والعراقيل التي واجهتنا في دراستنا للموضوع.

ب/- المبحث الأول: ثريا فاروقي والدولة العثمانية، عالجنه في مطلبين، شمل الأول النشأة، التكوين، التأثر والمنهج للمؤرخة، أما الثاني فكان حول الكتاب الدولة العثمانية والعالم المحيط بها.

ج/- **المبحث الثاني: الدولة العثمانية قوة اقتصادية**، وشمل مطلبين كان الأول عن حيازتها للمكانة في المجال البحري في منتصف القرن 16م، في حين جاء الثاني حول البضائع والضرائب لإبراز التحول الذي شهدته الدولة العثمانية في المجال الاقتصادي.

د/- المبحث الثالث: العلاقات السياسية والدينية، فقد خصصناه لدراسة الوضع السياسي والديني (العلاقات السياسية والدينية) واحتوى هذا المبحث على عنصرين أساسيين، العلاقات السياسية ودور الامتيازات والعلاقات الدبلوماسية فيها مع إبراز أهمية ونوع الاتفاقيات، أما العنصر الثاني فخصصناه للعلاقات الدينية، حيث ضمّ سياسة الدولة العثمانية مع الدول الإسلامية (الصفوية، أهل الذمة) كما تطرقنا للطوائف داخل الدولة العثمانية (اليهود والمسيحيين)، كما تطرفنا للمذاهب الفقهية (السنة والشيعة).

وأنهينا دراستنا بخاتمة كانت حوصلة لأهم النتائج التي توصلنا إليها، وملاحق حول موضوعنا تضمنت مجموعة من الصور والخرائط وفي الأخير قائمة الفهارس.

9/ــ صعــوبات الدراسة:

من الطبيعي أن تعترضنا بعض العوائق والتي تمثلت في نقص المصادر العثمانية والتي لم نتمكن من الحصول عليها، وكذلك نقص المقالات التي تحدثت عن الموضوع، كما كان اعتمادنا في أغلب المراجع على النسخ الإلكترونية ، بالإضافة إلى طرح المؤرخة ثريا فاروقي ذا المستوى المعمق مما جعلنا نبحث عن الكثير من الأحداث التي أشارت الهيا دون تحليل لأنها مثلت أحداثا ومعلومات بديهية بالنسبة لها ، بالمقابل كان في بعض العناصر وفرة في المادة وتنوع في طرحها الأمر الذي جعلنا نجتهد أكثر في التقيد بموضوع دراستنا، كما واجهنا صعوبة ضبط العناوين نظرا لكثرتها في الكتاب وتداخل مواضيعها فيما بينها.

وفي الأخير نأمل أن نكون قد وفقنا في طرحنا ولو بالجزء القليل والله من وراء القصد.

والحمد لله رب العالمين

_المبحث الأول:

ثــريا فــاروقي والــدولة العثمانية

- المطلب الأول: ثـــريا فـــاروقي
(النشــأة، التكوين، التــأثر، المنهج)
- المطلب الثاني: الــدولة العثمانية والعالم المحيط بها

I/_ المطلب الأول: ثريا فـــاروقي: النشأة ،التكوين، التأثر، المنـهج

أ/- المولد والنشأة:

ولدت ثريا فاروقي في برلين لأم ألمانية وأب هندي عام 1941م، هي باحثة ألمانية ومؤرخة عثمانية اهتمت بالشأن العثماني من خلال مجالاته السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، حيث درست التاريخ في جامعة هامبورغ، كما درست اللغة الإنجليزية، كلغة ثانية، وتعتبر أحدى أهم الباحثين على المستوى العالمي في دراسة التاريخ الحقيقي للدولة العثمانية من خلال البحث والتنقيب فيه،

ب/ _ التكـــوين:

ب-1/_ المسار العلمي:

حصلت فاروقي على درجت الماجيستير للمعلمين سنة 1970م، بدأت بتدريس اللغة الإنجليزية بجامعة الشرق الأوسط التقنية في أنقرة سنة م1971، وفي سنة 1972م ترقت إلى رتبة أستاذ مساعد في قسم العلوم الإنسانية ، وفي سنة 1987 غادرت أنقرة بعد أن قبلت بدرجة الأستاذية في لودفيج بميونخ (ألمانيا)، حيث بقيت تُدرس تقاعدت سنة 2007م، وخلال هذا المسار العلمي الطويل لم تتوقف عن تقديم الأبحاث والمشاركة في الملتقيات والمؤتمرات العالمية المتخصصة في التاريخ العثماني والعلاقات العالمية في فترات معينة من التاريخ، ونظرا للمقدرة الكبيرة التي تمثلت في شخصيتها العلمية الفذة فقد استدعيت للتدريس بجامعة استانبول، وأصبحت بذلك عضوا في هيئة التدريس بدوام كامل حتى عام 2017، كما وحصلت على منصب فخري في جامعة ابن خلدون في نفس السنة 2017، كما عينت كأستاذه زائرة في مركز الدراسات التاريخية بجامعة جواهر لال نهرو، بدلهي في الهند سنة 2016، فطوال حياتها المهنية كانت مهتمة بشكل خاص بالعالم الذي لم يتم تمثيله بشكل كاف من خلال المؤلفات والمؤتمرات التي تعقد لأجل دراسة

قضايا هامة تخصه، حيث كان اهتمامها منصبا حول ثلاث محاور كبرى تخص الإنسان هي: الحرفيين والنساء والعبيد.

ب-2/_مــؤلفــاتها:

لقد ساهمت بالكثير من المؤلفات التي تحرت من خلالها الموضوعية والمنهجية والدقة في الطرح، حيث كان من أهمها:

- الاقتراب من التاريخ العثماني: مقدمة في المصادر 2000.
- السلطان الثقافة والحياة اليومية في الدولة العثمانية 2005.
- الإمبراطورية العثمانية 2008.
- حرفيو الإمبراطورية الحرف والصناع في ظل العثمانيين 2009.
- الإمبراطورية العثمانية والعالم من حولها 2006
- التعامل مع الدول الصراع السياسي والجريمة في الدولة العثمانية 1550- 1720 (1995).
- التجار في الدولة العثمانية 2008.
- الحجاج والسلاطين، الحج في العهد العثماني 1994.
- قصص الرجال والنساء العثمانيين إرساء المكانة وإقامة السيطرة 2002.
- الرجال ذو الجوهر المتواضع، أصحاب المنازل وممتلكات المنازل في أنقرة في القرن السابع عشر ميلادي وقيصري 2002.
- الحيوانات والناس في الدولة العثمانية.
- العثمانيون والبلقان، مناقشة التاريخ 2002.
- الحرف والحرفيون في الشرق الأوسط، تشكيل الفرد في البحر الأبيض المتوسط الإسلامي 2005.

– الدولة العثمانية والعالم المحيط بها 2008.

كما شاركت في تحريرالعديد من الكتب والمؤتمرات والندوات من بينها:

– مغامرة العبيد في القرن الثالث عشر، التبعية الإيرانية المقترضة (دار جورج أولمز، 2007)، باللغة الألمانية.

– طعام للولائم، وصفات طعام من الأناضول في القرنين السادس عشر والسابع عشر في: إطعام الناس، إطعام السلطة، الخانات في الإمبراطورية العثمانية (دار إيرين، 2007) باللغة الإنجليزية

– الحرف والحرفيون في الشرق الأوسط، دور الفرد في البحر الأبيض المتوسط الإسلامي، بالاشتراك مع راندي ديغيلام بلندن، 2005.

– الأزياء العثمانية، من الأنسجة إلى اليهودية بالاشتراك مع كريستوفر نومين، إسطنبول، 2004.

– الطاولة المنيرة، البيت المزدهر، الغـذاء والمأوى في الثقافة المادية العثمانية بالاشتراك مع كريستوفر نومين، إسطنبول، 2003.

ج/_التـــــأثر:

ج-1/_ "عمر لطفي برقان" الأستاذ المؤثر:

لقد تأثرت بتلمذتها المبكرة على يد أحد أهم المؤرخين الأتراك المحدثين، البروفيسور **عمر لطفي برقان** (1902 – 1979م)، ونظرا للشغف الكبير الذي كانت تحمله تجاه التاريخ فقد وجهها منذ وقت مبكر نحو دراسة تاريخ العثمانيين، وهو ما ظهر بعد ذلك في دراستها للماجيستير والدكتوراه والعديد من الأبحاث العلمية التي قدمتها وفي تأليفها للكتب، وحتى الآن لم تتوقف في هذا المضمار الواسع.

ج-2/_ فرناند بروديل ومدرسة الحوليات:

تبدي ثريا فاروقي اتفاقها مع وصف فرناند بروديل للبلاد التي حكمها السلاطين العثمانيين بأنها اقتصاد عالمي قائم بذاته وأن الأراضي العثمانية لم تكن وحدة سياسية فقط، بل كانت مناطق تجارية أيضا يسهل التنقل فيها والتبادل التجاري نتيجة لتأمين الطرق التجارية، كما تحفظت فاروقي من بعض أقوال بروديل بأن التجارة عبر حدود الاقتصاديات العالمية تكون غير مربحة ولذلك تقل ممارستها، ويظهر مدى تأثر الكاتبة في تحليل بروديل حول الرأس مالية ودور المواد الخام بين الاقتصاديات العالمية التي كانت غير مربحة لتجار البندقية التي اشتهرت لفترات طويلة من العصور الوسطى بتجارة المدة، حيث تمكنت من أن تسيرها وتشرف على أسواقها العالمية وأمستردام ولندن، وأن تجار اقتصاديات العالم وحتى تجار البلاد الإسلامية قد نجحوا في بعض الأحيان في المحافظة على تدفق التجارة عبر الحدود، ووفقا لتعبير بروديل فبعد ضم الدولة العثمانية لمصر سنة 1517م أصبحت القاهرة تشكل سوقا موازنة لإسطنبول في الجانب التجاري، حيث يشير فرناند أن البندقية في القرن السادس عشر كانت معادية للغرباء غير المسيحين الكاثوليك وذلك بحسب وجهة نظر العثمانيين.

د/_المنـــهج:

تسلحت ثريا فاروقي لشق طريقها العلمي الطويل بمنهج بحثي صارم، حيث كرست اهتمامها ووجهت ناظرها للاعتماد على المصادر التاريخية بشكل أساسي والتي لم تكتب لتكون مادة تاريخية، حيث مثلت هذه المصادر التي بحثت فيها المؤرخة فاروقي واستخلصت منها مادة علمية تاريخية تلك الكتابات التي لم يكن علم أصحابها عند كتابتها أنهم سيقدمون في يوم من الأيام مادة دسمة تصبح من ضمن المصادر التاريخية التي يُعتمد عليها في عملية التأريخ، حيث لم يدركوا أنهم يكتبون التاريخ الحقيقي، وتمثلت هذه

المادة في كتب الرحالة والرسامين والخرائط وتقارير التجار، ومذكرات الجنود، وحتى يوميات زوجات السفراء والقناصل وغيرهم ممن ترك زخما علميا هاما دون قصد منه، من شأنه أن يصبح بتعاقب الزمن موردا تاريخيا هاما يثبت أو يفند أو يصحح معلومات وتواريخ ووقائع وأحداث في زمان ومكان معينين؛ ولم تكن هذه المادة غير المقصودة للتأريخ بها المورد الوحيد الذي اهتمت له، وإنما ما كتبه الأسرى الأوروبيين يعتبر من بين المصادر الهامة التي تعقبتها فاروقي لتستخرج منها مادتها التاريخية، وبالمقابل لم تغفل المؤرخة عن المصادر التاريخية العثمانية التي شكلتها الوثائق الرسمية الموجودة في البلاط العثماني والباب العالي وفي دوائر الحكم في الولايات والأقاليم العربية، وكتب مؤرخو الدولة العثمانية خاصة خلال القرنين 16 و17م، حيث أولت لهذه المصادر كلها اهتماماتها البحثية في التاريخ العثماني، كما اتبعت تاريخ العثمانيين الخاص بالفتوحات العسكرية والتوسعات العثمانية في المناطق الأوروبية والتي استهوت العديد من الباحثين المسلمين والأوروبيين، كما أنها لم تنطلق في تلك الدراسات من جانب ديني فيما يخص الفتوحات العثمانية في الغرب المسيحي وعمليات الإلحاق في المشرق العربي، وبدلا من ذلك فقد راحت تبحث في التاريخ الحقيقي للدولة العثمانية، مركزة معظم أعمالها حول الجانب الحضري والحياة اليومية للسكان والرعايا العثمانيين، كما انشغلت بالثقافة والحياة اليومية في الدولة العثمانية، وكان من ضمن اهتماماتها العادات والتقاليد كالملابس والأنسجة، ولم تغفل عن الاهتمام بالهوية الدينية للسكان المستقرين والمهاجرين، وطوائف الحرف والحرفيين وتعاملات التجار والمباني التجارية المخصصة لذلك، والرحلات الحجية، فضلا عن اشتغالها على جانب العلاقة بين السكان وحيواناتهم، والبستنة والحدائق العثمانية، وتأسيس الأسبلة والأوقاف والعناية بها لاستمرار موردها الذي يعود بالنفع على تلك الأوقاف وعلى الذين شملتهم أموالها الوقفية كفقراء الحرمين الشريفين وطلبة العلم والمساجد والزوايا والتكايا وغيرها، كما لم تغفل في كلّ هذه الدراسات المقدمة عن

استخدامات أخرى في الدولة العثمانية مثلتها المعادن كالذهب والفضة والأحجار الكريمة، فضلا عن دراستها للطعام والشراب بكلّ أنواعه كشكل من أشكال الممارسات اليومية في المجتمع، وشملت دراساتها أيضا الصراع الاجتماعي والجريمة، والمرأة وتطرقت للتكايا والزوايا والدراويش، وتحدثت عن التصوف والعلماء في الفضاء العثماني.

ومما شملته من حديث في كتابها هذا تطرقها لتلك الإجراءات التي كانت تمارسها الحكومة التركية السابقة والتي نعتتها بالبيروقراطية التركية في عدم السماح للباحثين من ولوج عالم الأرشيف، حيث استمر الوضع كذلك حتى ثمانينيات القرن العشرين، ولقد أشارت في مقدمة الكتاب[1] موضوع دراستنا إلى أنّ ذلك أثّر السلبا في حرمان العديد من الباحثين غير الأتراك حول العالم من الحصول بسهولة على التصاريح اللازمة لدخول الأرشيف العثماني التابع لرئاسة مجلس الوزراء، وكان سببا في تأخر الاهتمام به، ولكن ابتداء من فترة الثمانينيات والتسعينيات شهدت هذه المراكز تدفقا كبيرا من قبل الباحثين بعد التسهيلات التي وفرتها الحكومة التركية لدخول دور الأرشيف من أجل الاطلاع على وثائق الرصيد العثماني، واستخدام التقنيات اللازمة للنسخ والتصوير[2].

II/_ المطلب الثاني: الدولة العثمانية والعالم المحيط بها:

1/_ بطاقة تقنية للكتاب:

- العنوان: الدولة العثمانية والعالم المحيط بها.
- ترجمة: حاتم الطحاوي
- المؤلف: ثريا فاروقي
- الطبعة: الأولى 2008

1– ثريا فاروقي، الدولة العثمانية والعالم المحيط بها، تر:حاتم الطحاوي، مرا: عمر الأيوبي، المدار الإسلامي، بيروت– لبنان، ص ص 16–25.

2– نفسه.

- المجلد: 1
- دار النشر: دار المدار الإسلامي
- بلد النشر: بيروت، لبنان
- سنة النشر: 2008 م
- عدد الصفحات: 432 صفحة

-الغلاف: الواجهة الأمامية لونها أبيض في النصف الأعلى وأزرق في النصف الأسفل يحتوي على اسم المؤلف والمترجم والمراجع باللون الأسود وعنوان الكتاب باللون الأزرق، كما يحتوي أيضا خريطة الدولة العثمانية والعالم المحيط بها باللون الأزرق وفي الأسفل يحتوي على رمز الطغراء (نيشان) باللون الأزرق ورمز دار النشر باللون الأبيض أما الواجهة الخلفية لونها أبيض تحتوي على صورة مصغرة للواجهة الأمامية في الأعلى وعنوان الكتاب باللون الأزرق ولمحة عن الكاتبة والكتاب والمترجم باللون الأسود، بالإضافة صورة الكاتبة والمترجم وموقع الإنترنت لدار النشر باللون الأسود في الأسفل.

2/_ محتوى الكتاب:

يحتوي الكتاب على تسعة فصول، شمل فصله الأول مقدمة الكتاب، أما الفصل الثاني جاء حول السيادة والرعاية وتوسيع الإمبراطورية وحمايتها ويصف الفصل الثالث أطراف الإمبراطورية، الرعايا والتابعون، أما الفصل الرابع فيصف مواطن القوة والضعف في الحروب العثمانية.، في حين يعالج الفصل الخامس الإنسان إلى الغرباء حول الأسرى والعبيد ويتناول الفصل السادس التجارة والأجانب، أما الفصل السابع فيصف ما يتصل بالحجاج وتقديم الوساطة، ويتناول الفصل الثامن مصار معلومات عن العالم الخارجي، أما الفصل التاسع والأخير فهو عبارة عن خاتمة لهذا الكتاب وتتحدث فيها الكاتبة ثريا فاروقي

عن سبب اعتمادها عن الوثائق المدونة من قبل المثقفين والرحالة المسلمين أمثال أوليا جلبي والسهيلي، كما اعتمدت أيضا في دراستها التاريخية عن لويس برنالد وبعض التجار الذين كتبوا عن الدولة العثمانية، كما اعتمدت أيضا عن المؤرخ خليل إينالجك في أساليب الفتح العثماني كما ذكرت العالم المشترك الذي تعيش فيه الدولة العثمانية مع جيرانها الأوروبيون قبل مطلع القرن التاسع عشر، حيث كان المعيار الرئيسي للتفريق بين الناس هو التقسيم الديني لرعايا الدولة العثمانية، وتميل ثريا إلى إعطاء الأهمية والأولوية لكتابات أهل التاريخ العثماني أنفسهم من أجل الكشف لنا عن معاني ومصطلحات التاريخ السياسي في علاقات الدولة العثمانية كالمعاهدات التي قامت عليها البضائع التجارية كالنسيج والحرير والتوابل والرق والأسرى الذين استخدمتهم في التجديف واستعانت الكاتبة بما كتبه الأسير الألماني عن الدولة العثمانية، كما تحدثت أيضا عن العلاقات العثمانية الروسية والعلاقات العثمانية الصفوية وكذلك العلاقات العثمانية الأوروبية وكذلك التنظيمات والإصلاحات التي تبنتها الدولة العثمانية في عدة مجالات، حيث اعتبرت الامتيازات هي التي أدت بانحطاط الدولة العثمانية ومن ثمة اللجوء إلى إبرام المعاهدات بعد الثورة الصناعية في أوروبا والكشوفات الجغرافية، كل هذه الأسباب أدت إلى تراجع وتفكك الدولة العثمانية.

3/_دواعي تأليفه وأهميته:

يعتبر كتاب الدولة العثمانية والعالم المحيط بها للمؤرخة ثريا فاروقي من بين المصنفات المهمة خلال الفترة القرن 16 حتى القرن 18م، إذ تكمن أهميته في دراسة التاريخ العثماني، حيث يعتبر مرجعا لا غنا عنه في دراسة تاريخ الدولة العثمانية وتاريخ وعلاقة الشعوب التي أحاطت بها، والجدير بالتنويه أنّه كتب باللغة الإنجليزية لأول مرة سنة 2004 تحت عنوان: **Ottoman Empire and the world Around it**

وتمت ترجمته إلى العربية من قبل الدكتور حاتم الطحاوي بنحو أربعة سنوات (2008م)، وطبع في بيروت، حيث عالج وضع الدولة العثمانية والدول المجاورة لها، كدول أوروبا وإيران (الصفوية)، كما تطرق إلى علاقة العثمانيين بأماكن بعيدة كاليمن والهند وكل ما أثر في سياسة العثمانيين، كما تناول كافة الأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية للعثمانيين حتى أواخر القرن الثامن عشر الميلاد، وكيفية إدارة الصراع من طرف العثمانيين لتحقيق فوائد اقتصادية من خلاله، حيث بيّن سياسة العثمانيين التي مارسوها تجاه الدول المحيطة بهم، وبالمقابل كشف عن قوة وحنكة آل عثمان في ذلك.

4/- مترجم الكتاب:

هو الدكتور حاتم عبد الرحمان الطحاوي أستاذ مشارك في تاريخ العصور الوسطى بكلية الآداب، جامعة الزقازيق، بجمهورية مصر العربية، عمل كأستاذ زائرا بكلية الآداب والعلوم الاجتماعية جامعة السلطان قابوس، بسلطنة عمان، في 2006، ولم نتمكن من الحصول على معلومات أكثر وفرة عنه بالرغم من تواصلنا معه، حيث كانت رغبتنا في أنّ يرسل لنا الإجابة عن مجموعة الأسئلة التي اقترحناها والتي كان أهمها دواعي وأسباب ترجمته لمؤلف المؤرخة ثريا فاروقي دون غيره من مؤلفاتها الأخرى على الرغم من أهميتها، إلا أننا ذللنا تلك الصعوبة من خلال البحث عن أعماله التي قدّمها بعد ترجمته للكتاب، حتى نجد إجابة لسؤالنا من خلال اهتماماته البحثية الخاصة بدواعي وأسباب ترجمة هذا المؤلف.

5/_ اصداراته:

- بزنطية والمدن الإيطالية، العلاقات التجارية (1081 – 1204م) القاهرة، 1998.
- الاقتصاد الصليبي في بلاد الشام (1099 – 1291م) القاهرة، 2000.
- الفتح الإسلامي للقسطنطينية 1453 م دراسة وترجمة وتعليق القاهرة، 2001.

– دراسات في تاريخ العصور الوسطى، تحرير القاهرة، 2003.

له العديد من الأبحاث والمقالات والمشاركات في مجلة الاجتهاد "بيروت" و"جريدة الحياة "لندن".[1]

6/_النقد والتقسيم:

6-أ/_النقــد:

تركز ثريا فاروقي في كتابها الدولة العثمانية والعالم المحيط بها، عن العلاقات ومن بينها علاقة الدولة العثمانية بالبندقية، حيث وصفتها بأنها أوثق من علاقاتها مع أي دولة مسيحية أخرى، وتعلّل ذلك بدخول التجار البنادقة خلال فترة وجيزة بعد مطلع القرن17م في مجال تجارة منافسة واسعة الانتشار للترويج للمنسوجات الصوفية للمستهلكين العثمانيين[2]، ولقد ذهب المؤرخ خليل إينالجيك في كتابه **تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار** إلى نفس الطرح، حيث ذكر أنّ التجارة العثمانية مع العالم المسيحي الغربي تتم بواسطة الدول الإيطالية، وخاصة البندقية، ويضيف أن بقاء البندقية قوة بحرية في البحر الأبيض المتوسط يضمن بقاء الأوضاع على حالها، ويعقّب على وضع السيطرة الذي تحتله البندقية في تجارة المشرق وامتلاكها لأكبر الأسواق هناك جعل من علاقتها مع العثمانيين تتسم بالتعقيد[3]، غير أن ثريا فاروقي تذكر سر سلسلة الزيجات الملكية المخططة بمهارة من طرف شارل الخامس المنحدر من أصول إسبانية وهابسبورغية وبورغندية كان سببه العرش، فقد شكل آل هابسبورغ في كل من النمسا وإسبانيا علاقات

1– فاروقي، مرجع سابق، ص الغلاف.

2– فاروقي، المرجع السابق، ص 243 – 244.

3 خليل إينالجك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الإنحدار، تر، محمد الأورناؤوط، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، 2002، ص 207 – 208.

قوية عن طريق المصاهرة خصوصا في جنوب شرق أوروبا والبحر المتوسط[4]، وتذكر الباحثة أحمد سرير سهيلة في مذكرة تخرجها حول الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية أن علاقة الدولة العثمانية بإمبراطورية هابسبورغ علاقة عدائية، وترى أن توتر هذه العلاقة هو الذي عجل بالتقارب العثماني- الإنجليزي الذي تُوّج بمعاهدة الامتيازات سنة 1580م[5]، بينما تشير المؤرخة فاروقي إلى التقارب العثماني – اليهودي في المجال التجاري خلال القرن 16م ومطلع القرن 17م يرجع إلى أن أغلبهم لا يزالوا حديثي الهجرة من إسبانيا وإيطاليا، وتضيف فاروقي على أن استقرار التجار اليهود خلال القرن السادس عشر لم يكن داخل الدولة العثمانية فقط، بل في البندقية وسائر المدن الإيطالية[6]، كما يذكر المؤلف ستانفورد في كتابه: **يهود الدولة العثمانية والجمهورية التركية** أن التجار اليهود أصبحوا وسطاء تجاريين لتبادلات تجارية هامة كالسكر والقهوة والتوابل، حيث كان على شاكلتهم تجار حاضرة تونس الذين أصبحوا وكلاء لباي تونس في التجارة الخارجية وكونوا بمرور الوقت أسرا تجارية، ومن بينهم يهود جربة وتجار صفاقس، كما أنهم لم يسعوا للتقرب من السلطان العثماني لاستغلال الامتيازات الأجنبية (المعاهدات)، بل كونوا مجموعاتهم العرقية التجارية، فاليهود الإسبان الذين استقروا في كورفو تاجروا مع اليهود الذين استقروا في ألبانيا العثمانية، وتوسعت تجارتهم فيما بعد عبر الأدرياتيكي إلى نابلي و جنوة والبندقية وأوروبا المركزية.[7]

4- الفاروقي، مرجع سابق، ص 84.

5 سهيلة أحمد سرير وقتيحة حاج بن فطيمة، الإمتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية بين الآثار الإيجابية والسلبية من القرن 16 م، إلى 16 م، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة يحي فارس المدية، 2014 – 2016م، ص 177 – 178.

6- فاروقي، مرجع سابق، ص 260 – 261.

7- ستانفورد جيم شو، يهود الدولة العثمانية والجمهورية التركية، تر: الصفاقصي أحمد قطوري، ط 1، دار البشير للثقافة والعلوم 1436 هـ / 2015م.

6-ب/_تقييم الكتاب:

يعدّ كتاب **الدولة العثمانية والعالم المحيط بها** لمؤلفته ثريا فاروقي من الكتب الهامة لدراسة التاريخ العثماني، نظرا لما فيه من المعلومات غزيرة ودقيقة، حيث غطى الفترة الممتدة من القرن 16م إلى غاية مطلع القرن 18م، وشمل أوضاع الدولة العثمانية ضمن وسطية عالمية تغذيها في الغالب علاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول الأوروبية، عن طريق المعاهدات والعلاقات السياسية والدبلوماسية، خلال القرن 18م، فبالرغم من هذه العلاقات القائمة على أساس المجال الاقتصادي، إلاّ أن ذلك لم يمنع من ظهور صراع ديني مثلت مشاهده كل من دولة الصفويين والمسيحيين وحتى اليهود، ولقد وضحت المؤرخة دور السلاطين العثمانيين في استيعاب جميع هذه الجوانب.

الجدير بالتنويه أنّ المؤرخة فاروقي على غير عادة من سبقها، فقد استطاعت أن تقدّم في هذا الطرح الذي تناولته شمولية المجال الذي أرخت له وسعة المعلومات التي قدمتها مع دقتها سواء في الطرح أو تحديد المصطلحات والمفاهيم التي تناولتها بالاستناد للمادة الوثائقية التي استخدمتها لأوّل مرّة في مؤلفها، حيث وضّحت من خلال كل ذلك كيفية بروز الدولة العثمانية كاقتصاد عالمي خلال هذه الفترة، وبينت الآليات التي ساعدتها للوصول إلى ذلك، كما تحدثت عن الأسرى والعبيد ومختلف استخداماتهم قبل عملية الافتداء التي كانت تذر الأموال الطائلة والعتق كشعور ديني إنساني.

المبحث الثـــاني:

الدولة العثمانية قوة اقتصادية

- المطلب الأول: المكانة الاقتصادية منتصف القرن 16م
- المطلب الثاني: البضـــائع والضـــرائب

1/المطلب الأول: المكانة الاقتصادية منذ منتصف القرن 16م

1- المكانة ضمن المجال البحري:

كانت الدولة العثمانية قادرة على تسيير شؤونها وتوفير الحبوب والمواد الغذائية الأخرى للسكان عن طريق السياسة التي انتهجتها، كما كان الاهتمام قائما حول معادن الذهب، الفضة، الحديد والنحاس، إلى جانب موارد أخرى كالأقمشة والنسيج وجميع الأشياء اللازمة للاستعمالات اليومية بكميات كافية داخل الأقاليم التابعة لها، حيث مثلت قوتها العسكرية والسياسية، بالإضافة إلى أسطولها البحري الذي اكتسبت بفضله مكانة هامة في الاقتصاد العالمي، كما ساعد توسعها وبسط نفوذها في كسب الطرق التجارية وفرض الضرائب على السفن المارة بإقليمها[8] من أجل حمايتها.

1-1- القوة البحرية:

بالرغم من الجهود التي بذلتها البرتغال في قطع الطريق على التجارة التي تربط الدولة العثمانية بالهند وإندونيسيا والشرق الأدنى عبر الخليج العربي والبحر الأحمر في القرن السادس عشر، إلاّ أنّها فشلت في ذلك، وعليه بقيت التوابل تصل بشكل مباشر من الهند وإندونيسيا إلى الدولة العثمانية طيلة القرن السادس عشر، حيث شكلت تجارة البحر الأسود أهم فروع الاقتصاد العثماني، مستمرة لفترة طويلة من الزمن دون منافس أجنبي لها، وساهم في ذلك سيطرة الدولة العثمانية على نهر النيل، ممّا سهل عليها استبعاد التجار الإيطاليين من تجارة البحر الأسود، هذا ما ساعدها في جعل المنطقة جزء متكامل لصالح اقتصادها، ولقد ساعد في ذلك ضمها لبلاد الشام ومصر، فأصبحت السفن الإيطالية

[8]- فاروقي: المرجع السابق، ص 54-55

تتعرض للتفتيش الدقيق عند مرورها باستانبول وبهذا أصبحت السيطرة التجارية البحرية في موانئ البحر الأسود ومولدافيا وبولونيا لصالح الدولة عثمانية بدلا من ايطاليا.[9]

1-2- أثر أسطول البندقية على الدولة العثمانية:

تشير فاروقي إلى أنّ نشأة الأسطول العثماني ترجع إلى رغبة العثمانيين في القضاء على أسطول الجمهوريات الإيطالية وعلى رأسها البندقية، التي اعتبرت خطرا في وجهها، كما كونت بعض الجزر في شبه جزيرة البلقان كانت لا تزال تحت سيطرت الدولة البيزنطية، لذلك لم يكن في مقدور الدولة العثمانية التصدي للبندقية دون تكوين قوة بحرية، كما أصبح من الضروري ضم الممتلكات البيزنطية من أجل سلامة الممتلكات العثمانية، ولأجل تأميم الطريق أمام الفتوحات العثمانية في أوروبا أصبح من الضروري إنشاء أسطول يضاهي قوة وعظمة أسطول البندقية، لذلك كان بناء الأسطول العثماني ضرورة حتمية للتغلب على أسطول جمهورية البندقية[10]، وبالمقابل فلقد فرضت جمهورية البندقية على السفن التجارية التي كانت أغلبها شرائية والتي تبنى على أرض البندقية أن يكون لها مواصفات معينة، وبذلك أمكن الحصول على وحدات جديدة من السفن التجارية، التي تسمح في وقت الحرب بتحويلها إلى سفن حربية[11]، حيث كوّنت لها مراكز ومحطات بحرية على ساحل المورة[12] من بينها مودون، كرون، نابليا، كونث ومناطق أخرى مثلت ترسانة بالنسبة لها، بل ذهبت سفن البنادقة إلى أبعد من ذلك عندما وصلت

---

[9] خليل إينالجك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الإنحدار، ت: محمد الأورناؤوط، ط1، المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، 2002، ص 201-202

[10] عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج2، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1980م، ص86.

[11] شارل ديل: البندقية جمهورية أرستقراطية، تعريب أحمد عزت عبد الكريم، توفيق اسكندر، دار المعارف، القاهرة، ص 27-28.

[12] الشناوي، مرجع سابق، ج2، ص 869.

إلى القرم[13]، الأمر الذي شكلت بموجبه قوة يحسب لها ألف حساب، خاصة عندما أصبحت مراكز محطاتها البحرية على ساحل المورة[14] وطرق البحر الأزوق.[15] فشكلت هاجسا أمام الدولة العثمانية وعائقا أمام سيطرتها على المجال البحري الحيوي في هذه المناطق الرئيسية التي تشكل عصب الاقتصاد نحو العالم، لهذا واصلت الدولة العثمانية مساعيها للتفوق البحري وكسب مجال أوسط مما يحيط بها لتضمن لنفسها الاستقرار والأمن.

1-3- مقومات الأسطول العثماني وتطوره:

كونت الدولة العثمانية أسطولها البحري الذي تفوّق بشكل ملفت للانتباه، حيث أعلن عن قيام كيان قوي يتزعم منطقة الحوض المتوسطي ومناطق من أجزاء أخرى أصبحت تحت سيطرته، وكانت أليات تلك السيطرة التحكم في حركة مرور السفن وإعلان الحروب البحرية التي تنتهي في الغالب لصالح العثمانيين وتخسر جراء ذلك الدول الأخرى عتاد حربي وأموال وتتعرض في الغالب إلى الأسر، مما يضطرها لدفع الفدية، حيث لم يكن من يقع في الأسر التجار والمقاتلون، وإنما كان من بينهم الحكام وأفراد من أسرهم من بينهم نساء من طبقة النبلاء وحتى رجال الدين، وبهذا فقد أثبتت الدولة العثمانية أنها تمتلك الكثير من مقومات الدولة البحرية.

مما تقدر فقد سعت لتقوية وجودها البحري عن طريق الاعتناء ببناء السفن بأنواعها المختلفة التجارية والحربية والسفن التي تستعمل فيها المجادف والتي سخرت لها الأسرى كما اعتنت بالسفن الشرائية التي تساعد في الحركة التجارية البحرية، وبهذا تنوع أسطولها وتعددت معه المهام، الأمر الذي جعلها تحدد لكل سفينة اسم ووظيفة كسفينة **الشانية** التي

[13] ديل، المرجع السابق، ص 32.

[14] الشناوي، مرجع سابق، ج2، ص 869.

[15] ديل، المرجع السابق، ص 32.

استعملها استعملتها حروبهم[16]، وبهذا تنوعت أشكال السفن وأسماؤها ووظائفها، حيث نجد:

أ- السفن الصغيرة:

1_ أجورما- UCURMA وتعني السفينة الطائرة نظرا لخفتها وسرعتها.[17]

2_ ورنبيس سيفيترلي- VARNABESS CFJTELERI النوع من السفن الخفيفة .

3_ قرة مرسل- KARA MURSEL سفينة تجارية، كماعرفت باسم (جكدري)

4_ سكتيري-CEKTIRI سفينة تجارية من نوع سفن المجادف وفي بعض الأحيان تستعمل الأشرعة.

ب- السفن الكبيرة:

من أبرزهم وأهمهم في طاقم الأسطول العثماني نجد سفينة شانية، تتميز بكبر حجمها وثقيلها، حيث تستعمل لأغراض التجارية وتحرك بواسطة المجاديف المزدوجة وبها ستة وعشرون مقعدا[18]، تكون من طابقين، وتعتبر من نوع قادرغة إذ يبلغ طولها خمسة وستون ذراعا، وبها أربعة وعشرون مدفع يديرها ثلاثون مدفجي، وكان يجلس بين

---

[16]كلو والقانوني، المرجع السابق، ص 456.

استفادت فاروقي من الدراسة التي قدمها إسماعيل حقي باللغة االتركية والتي عرض فيها جميع هذه السفن واسماؤها ووظائفها مع تحديد وجهاتها المختلفة للمزيد أنظر:

[17]- فاروقي، المرجع السابق، ص 211.

- نقلت معلوماتها من المؤرخ التالي:

ISMAIL HAKKI VZUN CARSLI, OSMANLI DEVLETININ MERKEZ VE, BAHRIYE TESKILATI. TURK TARIH. KURUMU BASIMEVI. ANKRA. P 455

[18] أندري كلو، المرجع السابق، ص 458

كل مجداف ثلاثة مقاتلين ومجموعهم مائة وخمسون مقاتلا وثلاث مائة وأربعة وستون مجذفا، وبها رئيس وأربع موجهين للدقة، وكما استعملت الأشرعة[19]

كما وجدت سفينة **باشتارده- BASTARDE** و هي من نفس نوع **قادرغة**، حيث ظهرت بنوعين الأول متوسط الحجم وعدد مقاعده من 26 إلى 30 مقعد وله مجادف مزدوجة، يحركها عدد من الأسرى، أما النوع الثاني وهو **باشتارده القيادة** وتعني **شعار الرتبة** فعدد مقاعده 26 مقعدا يبلغ طوله من 70 إلى 72 ذراعا ويحرك مجدافها الواحد سبعة مجد فين ويبلغ عدد المجدفين في هذا النوع 500 مجدفا، وتحمل 216 مقاتلا، حيث يصل مجموع العاملين بها 800 فرد، بها فوانيس[20]

ووجدت أيضا ضمن طاقم سفن الدولة العثمانية سفينة **باشتارده همايون- BASTRDE-IHYMAYUN** امتازت بلونها أخضر، وكان السلطان سليمان القانوني (1520-1566م) يستعملها في فتوحاته بأوروبا لذلك عرفت بسفينة الجهاد ، حيث لم يكن لونها إلا دلالة دينة إسلامية، كما استعملها حفيده مراد الثالث (1574-1595م)[21].

1-4/_دور الموانئ في ازدهار الاقتصاد العثماني:

لعبت الموانئ دور هام في اقتصاد الدولة العثمانية بعد بسط نفوذها وسيطرتها على جلّ الطرق التجارية في البحر الأبيض المتوسط والمضايق، بالإضافة إلى البحر الأسود، فمنذ 1630- 1640م بدأ جلب التجار الأجانب والتعامل معهم، حيث ظهرالإنجليز والفرنسيين وبعض تجار جمهورية هولندا التي كانت حديثة النشأة، ولقد كان توافدهم بسبب توفر السلع والموارد وتنوعها[22]، والجدير بالذكر أنه منذ 1475 سيطرت الدولة

19 نفسه، 490

20 فاروقي، المرجع السابق، ص 461 (نقلا عن ISMAIL HAKKI VZUN)

21 نفسه، ص 463.

22 نفسه

العثمانية على ميناء **كافا** –CAFFA وأ**زوف** **AZOV**، حيث منعت دخول الأجانب إليهما لأسباب عسكرية، ولقد صدر العثمانيون الحديد والأقمشة القطنية عبر ميناء سينوب حيث أصبح هذا الميناء هذه المنطقة عبور (ترانزيت) للبضائع الهندية والعربية كالحرير والحنة وغيرها من الأصبغة، كما كان هذا الميناء مختص بالتصدير إلى ميناء كافا بضائع هامة مثل الأقمشة المطرزة بالذهب والأقمشة المخملية والأقمشة الحريرية المصنعة في منطقة أماسيا[23]، وبالمقابل أصبح ميناء كافا الميناء الرئيسي للتصدير نحو الجنوب، حيث كانت تصله كميات كبيرة من الجبن والعسل التي تخرج من القرم نحو استانبول، بالإضافة إلى القمح والطحين والسمن والزبدة المصفاة، حيث كانت كميات هامة من هذه المواد الغذائية نحو القصر السلطاني، وفي مطلع القرن 17م (1600م) استقدمت اليد العمالة نظرا لتزايد الطلب على منتوج الحبوب، حيث شكل تجارة مربحة بالنسبة للدولة العثمانية، وتكفلت مطابخ البلاط بإرسال الأسرى الروس كعمال مزارعين في حقول الحبوب من أجل التصدير، كما كان من ضمن من اشتغل في هذه الحقول السكان شبه الرحل. كما اشتهر ميناء كيليا بتصدير النبذ[24] الذي عدّ تجارة رائجة لدي المجتمعات الأوروبية بصفة خاصة.

بالإضافة إلى كل هذه الأنواع من البضائع، فقد برزت بشكل كبير الماشية التي كانت تم عملية مقايضتها بالجلود والملح والخيول والسكاكين ومنتوجات غذائية أخرى، وكان ميناء جورجي مركز تجاري يربط بين قلاشيا (الأفلاق) والمقاطعات العثمانية، حيث كان تجاره وتجار مولدافيا هم من يتكفل بهذه المقايضات، أما ميناء تولتشا فكان سوقا رئيسيا لتجارة النخاسة أو الرقيق (العبيد)، ونظرا للدور المالي الضخم الذي كانت تديره كل هذه الموانئ المرتبطة بكيليا فقد كانت تصل واردات جماركها من ضرائب ورسوم

[23] خليل إينالجك، مرجع سابق، ص201-202

[24] خليل إينالجيك، مرجع سابق، ص203–205

على مختلف السلع والبضائع إلى أقصاها، مما ساعد على استقطاب التجار وتزايد عدد السكان باستانبول، كما قدمت لأجل ذلك خدمات وتسهيل كثيرة لنقل السلع الثقيلة وتأمين المخازن، هذا ما انعكس على اقتصاد الدولة العثمانية وزادها قوة عالمية[25]، وبالمقابل فقد كانت أغلب موانئ مصر نشطة كميناء رشيد، الإسكندرية، دمياط وموانئ أخرى من أجل وتسهل التجارة في البحر المتوسط.[26] الذي أيضا ضمن المجال الجغرافي العثماني.

وعليه فإنّ هذه الحركية العالية التي رافقت الدولة العثمانية من النشاط المتسارع والتدفق الكبير للسلع والبضائع والمال من شأنها أن تجعل الدولة العثمانية قوة عالمية تتحكم في مصادر المال وتشرف على معابره العالمية، حيث ساهم ذلك في البحث الدائم على الأمن للمحافظة على المكانة التي وصلت لها، مما جعلها تلقب بسيدة البحار.

1-5/_ المناصب البحرية:

ونظرا للمكانة الدولية التي وصلت لها الدولة العثمانية، فقد سرع ذلك في إنشاء العديد من المناصب البحرية، كما وضعت تنظيمات مختلفة لإدارة دقة ذلك الأسطول، حتى تواكب روح العصر الذي انتقل فيها التوازن العسكري الدولي من البر إلى البحر، ويأتي على رأس تلك المناصب.

قبودان دوربا: وهو القائد العام للأسطول، وقد نشأ هذا المنصب بعد قليل من قيام الدولة العثمانية وبعد أنصار لها حدود بحرية إذ دعت الحاجة لإنشاء سفن حربية وسفن تدريب وكان لكل سفينة حربية رئيس.

1/_ قبودانه -KAPUDANE وهو اسم أميرال البحرية العثمانية يأتي بعد قيودان باشا في الترتيب التي توازي رتبة فريق أول، كان يحمل عصا خضراء ويركب سفينة خاصة

[25] نفسه ص 207.

[26] الدكتور زكي نعيم فهمي، طرق التجارة الدولية ومحطاتها (أواخر العصور الوسطى)، ط1، المكتبة العربية، القاهرة، مصر، سنة 1973م، ص132.

به اسمها قيودانه هيمايون، وقد ظهر هذا المنصب سنة 1682م ويلي **باطرونة – PATRONA** وهو لقب مأخوذ من كلمة لاتينية، وله سفينة خاصة به تسمى بأطروحة همايون.[27]

1-6/_ الطرق التجارية:

ساهم التطور الاقتصاد العثماني الذي عاشته الدولة العثمانية، والذي أحدث بالمقابل تغيرا جذريا في تحويل الطرق التجارية، من خلال التحول إلى إزمير، حيث أصبحت عنصرا مهما في التجارة خاصة الحرير، كما كانت رغبة الدولة العثمانية كبيرة في تحويل المراكز التجارية الكبرى من منطقة الشرق إلى منطقة المركز باعتبار أن إزمير ضمن مجال المركز العثماني وبالتالي تكوين قوة اقتصادية للقوة السياسية، كما كانت المشاكل الأمنية التي تعترض التجار والقوافل التجارية عبر طريق حلب من ضمن الذرائع التي ساقها العثمانيون لهذا التحويل على الرغم من أنها لا تقل خطورة مما هي عليه في الطريق بين إيران وإزمير، ولقد ساعدت إزمير التجار الأوروبيون بحكم قربها من موانئهم الأصلية، هذا ما شجع تجار الأرمن وبداية في البحث عن منفذ جديد في إزمير منذ منتصف القرن 17م[28]، حيث شكل الطرق التجارية عصب اقتصادها، فكانت من أهم الطرق التجارية:

1/- **طريق الصين – الهند – الخليج الفارسي:** شكله الطريق البحري حتى رأس الخليج الفارسي ثم تبدأ فروعه النهرية والبرية من البصرة.

---

[27] نبيل عبد الحي رضوان، المؤرخ المصري دراسات وبحوث في التاريخ والحضارة (تطور الأسطول العثماني في ظل أبرز الحضارات البحرية للبحر المتوسط، العدد 20، جويلية 1998، ص 247-249 .

[28] ثريا فاروقي: الدولة العثمانية والعالم المحيط بها، مرجع سابق ص 118.

2/- **الطريق البحري من الشرق الأقصى إلى البحر الأحمر:** شكله فرعان أحدهما شمالا من البحر الأحمر عبر سيناء إلى دمشق ثم موانئ ساحل البحر المتوسط ويتجه الآخر عبر الصحراء إلى النيل ثم الإسكندرية ثم لأوروبا.[29]

3/- **طريق وسط آسيا والهند إلى بلاد البلقان شمالا والبحر الأسود وآسيا الصغرى:** يعتبر الطريق الرئيسي، حيث يتقابل مع القوافل الوافدة من الصين، وهو فرعان: الأول إلى بحر قزوين ثم نهرا الفلاجا وبلاد البلغار، والثاني يتجه إلى البحر الأسود وموانيه ثم القسطنطينية وأوروبا وتخرج منه فروع إلى حلب وساحل البحر المتوسط وآخر إلى بغداد وديار بكر، كما يعبر أرمينيا وآسيا الصغرى برا إلى القسطنطينية.

4/- **طريق القسطنطينية البري وهو من أوروبا إلى القسطنطينية:** والذي كانت أكبر أجزاءه تحت السيطرة العثمانية تزامنا بفتوحات شرق ووسط أوروبا، ويعتبر محور تجارة الشرق والغرب.

لقد أصبح أي ممر لا بد أن يمر من الأراضي العثمانية، فبهذا أصبحت الدولة العثمانية قلب الاقتصاد العالمي بسيطرتها البحرية والبرية على محاور الطرق التجارية وذلك لرقعتها وموقعها، وبهذا استقطبت التجار الأوربيون وكسبت التجارة العالمية.[30]

II_ المطلب الثاني: البضائع والضرائب:

تعتبر الأغراض التجارية وتوفرها سببا رئيسيا لجذب التجار والرعايا الأجانب فوق التراب العثماني، كما كان السلطان العثماني غير مرتاح للتجار الإيرانين خشية ظهور الشيعة ضمن الرحالة الهنود إلى الأراضي العثمانية. لكن الدولة العثمانية سارعت إلى تقوية تجارتها واقتصادها في وجهة نظر السلاطين والوزراء للحفاظ على العلاقات

[29] الدكتور زكي نعيم فهمي، مرجع سابق، ص 124-118.

[30] الدكتور زكي نعيم فهمي، مرجع سابق ص 158-154.

التجارية مع الدول، التي كان تجارها يفدون إلى أغلب الأسواق الكبرى للعالم، فقد حازت الأصواف الإنجليزية والبندقية ثم الفرنسية ذات الجودة العالية على تقدير العثمانيين، وظهرت تجارة سلع الرفاهية التي امتازت في الغالب مع تبادل الهدايا الدبلوماسية والأشياء المهمة مثل السجاد العثماني الذي حظي بتقدير النبلاء وأثرياء تجار بولندا وإيطاليا وحتى في هولندا وإنجلترا، وكان العثمانيون بالمقابل يستهلكون التوابل الهندية ومواد الصياغة والقطن الجيد بكميات كبيرة مع البن اليميني الذي أصبح يستورد منذ عام 1630م، كما كان لفن النسيج العثماني دور كبير في ترويج كل أنواع المنسوجات ، وكانت تجارة القطع الخزفية العثمانية التي يكثر الطلب عليها من الأوروبيين بكثيرة رواجا كبيرا، على الرغم من أن تاجر مدينة بورصة وإزمير يعتبرونها مقتنيات المنازل عادية، كما كانت الطرابيش التونسية تباع في استانبول، بينما كان الحجاج والمقيمون في مكة يتغذوا على الحبوب المصرية.[31]

2-1/ أنواع السلع:

أ- المادية:

اشتهرت التجارة الخارجية للدولة العثمانية، حيث كان التجار اليمنيون في القرون الوسطى، والهنود من منطقة الجنوب في القرن 17م يسلمون المواد الغذائية والحاجات الأخرى إلى الحجاز[32] لاعتبارات دينية كا أساسها شعيرة الحج، كما كانت الدولة العثمانية تصدر منتوجها والمتمثلة في البضائع الهندية والعربية كالحرير والحنة وغيرها من الأصبغة، وتصدر إلى كافا الأقمشة المطرزة بالذهب والأقمشة المخملية بالإضافة إلى الأقمشة الحريرية المصنعة في أماسيا المدينة التي تقع على طريق الحرير القادمة من

[31] ثريا فاروقي، مرجع سابق، ص 56-57

[32] ثريا فاروقي، الحجاج والسلاطين، الحج أيام العثمانيون (1517هـ، 1683م)، ترجمة أبو بكر أحمد باقادر، ط1، دار النشر المركز الدولي للخدمات الثقافية، بيروت، لبنان، 2010، ص242.

إيران، وكان الطلب على هذه المواد حتى في البلاط، وبذلك فقد كانت الأقمشة القطنية لا تقل أهمية في هذه التجارة التصديرية، لذلك وجدت مركز الإنتاج وتصدير بالقرب من أماسيا[33]، أما السلع التجارية فقد مثلتها:

أ- **التوابل:** تكان أكثرها طلبا في أوروبا الفلفل وكان طلب الحصول عليه أكثر من أي تابل آخر على الرغم من إرتفاع ثمنه، أما مصادر جلبه فكانت من الهند والشرق الأقصى وشرق إفريقيا وهو ثلاث أنواع، الطويل وهو غير مستكمل النضج، ثانيا: الأبيض وهو الذي لم تسهره الشمس والثالث: الأسود الناضج بعد تحميصه وهو أحسنها كله.[34] وكانت تجارة التوابل واحدة من أكبر موارد الدخل لسلاطين المماليك في القرن 15م ويعزى ذلك بصفة خاصة لتجارة البن والمنسوجات الهندية التي شكلت بديلا جاهزا للمصريين دون أن تشترك معهم البنادقة. وأكد الباجثون أن تجارة استيراد التوابل عبر القارات في أواخر القرن 16م كانت أقل أهمية للتجار القاهريين عن لنضرائهم بالبنادقة.[35]

ومن بين مئات السلع التي استخدمت كعقار طبي القرفة، القرنفل، الخلجان، الزنجبيل، الراوند والحفص، المن والبلسم، الكافور وعرق الكافور، العود الهندي، الحبهان، الجوزة الطيبة وزعفران، كما اشتهرت سلع أخرى دخلت في صناعة العقاقير الطبية ولم تعرف في أوروبا، إلا منذ القرن 18م وخاصة بفرنسا إذ كانت تصل مع العطور والبخور كهدايا للملوك والأمراء ثم عرفت عند العرب كمادة طبية تستخدم في صناعة العقاقيرذ، أما تابل الخلنجان فهو من المواد كثيرة الاستعمال في الطب.

ب- المواد الغذائية: كانت مصر تصدر من انتاجها الخاص للغرب السكر من أحسن أنواعه والتمر والملح والبلسم. وقد احتجزت مصر العديد من التجار كوكلاء البيوتات التجارية في أوروبا يتولون عملية التسويق والشحن والحسابات الجماركية وأحيانا اعتبروا

[33] خليل إينالجك، مرجع سابق، ص202.
[34] الدكتور فهمي زكي نعيمي، مرجع سابق، ص197.
[35] ثريا فاروقي، الدولة العثمانية والعالم المحيط بها، مرجع سابق، ص264.

الممثلون السياسين لبلادهم، وكان من صميم أعمالهم فرز التوابل لإبعاد التالف بسبب كثرة الشكاوي للسطان، ولكثرة الغش في السلع وخلطها بمواد أخرى.[36]

ج/ نسيج الحرير والعطور: ولم تقتصر التجارة على التوابل والعقاقير فقط، إنما شملت العطور والبخور ومن أنواعها عود الند، المسك، خشب الصندل، العنبر، البخور، اللادن، البانجوي، وقد ورد معظمها من أسواق الشرق الأقصى وفارس، وبلاد مابين النهرين في العراق، حيث تصل إلى القاهرة عبر طريق البحر الأحمر، أما سوقها فهي رائجة في القاهرة، ومن أبرز ميزاتها بمصر أن تجارتها تورث أبا عن جد.

لقد نمت مكانة بورصة التجارية من خلال تجارة الحرير الفارسي ففي القرن 15م كانت صناعة الحرير الأوروبية قد توسعت، وتحوّلت بورصة بذلك إلى سوق عالمي للحرير الخام، حيث كانت تباع خيوط الحرير الممتازة التي تنتج في إيستيراباد وجيلان بشمال إيران[37]، حيث كانت صناعة غزل الحرير باستخدام القوة المائية قد انتشرت في وسط إيطاليا مع تحوّل المدن الواقعة في إقليم البندقية إلى مراكز لصناعة الحرير، وكانت الخيوط الحريرية المغزولة آليا مصنعة من الحرير المصنوع في إيطاليا من أجودها نظرا لمتانته[38].

2-2/ البشرية:

أ- الأسرى والعبيد:

أ-1/_ الأسرى: اتسع نطاق الأسر الحربي بشكل كبير بسبب الحروب وخاصة في القارات آسيا، إفريقيا، وأوروبا، ومن أسباب الأسر اشتهار القرصنة البحرية في البحر الأبيض المتوسط الذي كثرت فيه هجمات القراصنة على القرى وسواحل الجزر التابعة

[36] الدكتور زكي فهمي، مرجع سابق، ص ص198، 201.
[37] خليل إينالجك، مرجع سابق، ص193.
[38] ثريا فاروقي، الدولة العثمانيةوالعالم المحيط بها، مرجع سابق، ص244.

للتاج الإسباني بسبب عقد معاهدات مع الدولة العثمانية وعدم تعاملهم مع دول شمال إفريقيا (الجزائر، تونس، ليبيا) التي كانت تأسر التجار والرحالة الأوروبيون، كما يطلب فدية من أهالي الأسير وإذا رفضوا تسديد الفدية يوجه الأسير للبيع في سوق العبيد، حيث أن ثمن بيع الشخص يكون أقل ثمن من الثمن الذي يطلب من أهله، لكن قراصنة شمال إفريقيا قاموا بعمليات في ميدان أكثر بعدا فقد أجرى بعضهم اتفاقيات مع قادة القلاع العثمانية على سواحل بحر الأدرياتيك الذين كانوا يقدمون حماية في حالة تعقب القراصنة، كما قدموا تسهيلات متعلقة ببيع العبيد والسلع الثمينة مقابل بعض الهدايا والمخصصات المتنوعة الناتجة عن أرباح الغنائم البحرية، كما أن هذه الاتفاقيات بين قراصنة شمال إفريقيا وقادة القلاع العثمانية لم تحض بموافقة السلاطين والوزراء الكبار الذين كانوا يعبرن السفن الأوروبية رعايا تابعة لهم بسبب عقد معاهدات مع الدول الأوروبية[39]

أ-2/_ **العبيد: (الرقيق):** كان الأسرى الذين يختطفهم القراصنة المسلمون يوجهون إلى الجزائر وتونس وطرابلس الغرب، كما كانوا يصلون حتى استانبول في حالة عدم قبول الأقارب دفع الفدية، كما كان البعض الآخر يستخدم كرقيق في البيوت[40]، ومن السلع التي كانت تلقى رواجا في شرق البحر المتوسط الرقيق البيض والسود ويصلون للقاهرة من أسواق آسيا الصغرى وأوروبا وإفريقيا، ولقد لجأ المماليك إلى شراء الرقيق الأبيض من مواطنه في الشمال منذ منتصف القرن الثالث عشر لتكوين جيوش محاربة منهم بالإضافة إلى رغبتهم في تزويد قصور الحريم عندهم بالعنصر النسائي ، حيث كانوا غالبا ما يعتنقون الإسلام[41]، ولقد تعددت وتنوعت مصادر الرق وكان أهم مصدر لها الحروب

[39] ثريا فاروقي، الدولة العثمانية والعالم المحيط بها، مرجع سابق، ص213، 214.
[40] نفسه، ص217.
[41] الدكتور فهمي زكي نعيمي، مرجع سابق، ص220..

والغارات التي كانت منتشرة بين الأمم والشعوب.[42] فنجد أن الحرب تعتبر من مصادر الاسترقاق الرئيسية نظرا لما يترتب عنها من أسر للرجال وسبي للنساء[43]،

لقد كانت منطقة غاليبولي ومن أهم مراكز تجارة العبيد البيض الألبان والسلاف والصربيون، كما شملت هذه التجارة رقيقا إفريقيا، وإذا كانت هذه التجارة قد قامت على أكتاف البنادقة والجنويين، فإننا قليلا ما نجد هذه السلعة ضمن قوائم تجارة بيزا وفلورنسا، وللإشارة فإن أسعر العبيد تختلف تبعا لحالتهم الصحية أو سنهم أو مصدر جلبهم، وكان الرقيق التتاري أغلاهم ثمنا ثم الإغريقي ثم الألباني وسلافي، كما كان الرقيق الأسود أقلهم ثمنا.[44]

3/_ الضرائب: مثلت الضرائب مصدر دخل هام للدولة العثمانية، حيث كان لها الدور البارز في تمويل خزينة الدولة، وبالتالي ألزم الأجانب بنوعين من الضرائب: النوع الأول تمثل في الضرائب الشرعية ، أما النوع الثاني فتمثل في الضرائب العرفية، ونذكر منها:

أ- **الجزية:** يؤديها أهل الذمة مقابل تعهد الدولة بحمايتهم، ويشترط فيمن يؤديها البلوغ وعفي منها الأطفال والنساء والمرضى والمعوقين والشيوخ الغير قادرين عن العمل والرعايا الذين يعيشون على الهبات، حيث تأخذ من الأثرياء رغم عدم اشتغالهم[45]، وتأدي سنويا بموجب ثلاثة مبالغ طبقا لدخل كل رأس في البيت.[46]

- عن الثري: بمقدار 48 درهم فضيا.
- عن الأوسط: بمقدار 24 درهم فضيا.

[42] الموسوعة العربية العالمية، ط2، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، 1419هـ، 1999م، ص257.
[43] عبد الإله بن مليح، ظاهرة الرق في الغرب الإسلامي، دط، منشورات االزمن، 2002، ص29.
[44] الدكتور فهمي زكي نعيمي، مرجع سابق، ص ص223-225.
[45] أحمد حامد إبراهيم القضاة، نصارى القدس، دراسة في ضوء الوثائق العثمانية، مركز الدراسات للوحدة العربية، ط1، 2007، ص338.
[46] بن نفوردجيم، شو، يهود الدولة العثمانية والجمهورية التركية، تر الصفاقهي أحمد قطوري، ط1، دار البشير للثقافة والعلوم، 1436هـ، 2015م، ص146.

- عن الفقير: بمقدار 12 درهم فضيا.[47]

وقد ألزمت الدولة العثمانية البطاركة والحاخامات بجمع أموال الجزية وتسليمها لخزينة الدولة العثمانية، ومع صدور التنظيمات الخيرية صدرت إرادة سلطانية في 1855 قضت بفرض الجندية على غير المسلمين وألغيت ضريبة الجزية، لكن فرض التجنيد أدى إلى تذمر الأجانب، فاضطرت الدولة إلى إلغاءه وفرض بدلا نقديا، ولكن عام 1909م ألغي البدل وعادت الجندية كخدمة إجبارية.

ب- الخراج:

هو الضريبة التي تأخذ عن الأراضي الخراجية، أي الأراضي التي فتحها المسلمون ثم تركت لأهلها المحليين[48]، وكانت تتراوح قيمتها ما بين 6 إلى 12 أوقجية سنويا،[49] وتنقسم إلى قسمين:

ب-1/_ الخراج المقسم: ويكون بحسب خصوبة الأرض، ولا يؤدي إلا بجمع المحصول ويتعدد بتعدد المحصولات السنوية.[50]

ب-2/_ الخراج الموظف: لا يرتبط بالمحصول، وإنما هو ضريبة تجنى عن ساحة الأرض.

ب-3/_ ضريبة العشر: وتعني جزء من 10 أجزاء، وبما أن إدارة الأراضي كانت تنتقل للدولة فإن المزارعون يصبحون مستأجرين دائميين لأراضي الدولة، وفي كل عام يقدمون لها قدرا من المحصول الذي تنتجه الأرض يعرف باسم العشر، وتتراوح الضريبة ما بين عشرة إلى خمسة أعشار، وتم إلغاء هذه الضريبة بعد إعلان الجمهورية التركية

---

[47] أكمل الدين احسان أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، تر صالح سعداوي، م2، دون مطبعة، اسطنبول، 1999م، ص641.

[48] أكمل الدين احسان أوغلي، مرجع سابق، ص64.

[49] هاميلتون غيب وباون هارولد، مرجع سابق، ص279.

[50] أكمل الدين احسان أوغلي، مرجع سابق، ص64.

بقانون صدر عام 1925م[51]، وبالإضافة إلى هذه الضرائب فقد فرضت الدولة العثمانية على الأجانب ضرائب أخرى مختلفة كضريبة الجمارك يدفعها التجار على بضائعهم عند دخولهم وخروجهم من الأراضي العثمانية[52] وكانت تفرض لتمويل الجيش، والضريبة لصيانة الأساطيل الملكية السلطانية، وضريبة غابي لاه "gabelle" والتي تفرض على بعض البضائع مثل اللحوم والخمور والجبنة والمنسوجات[53]، وبعض الرسوم منها، رسم الأرملة وتعرف باسم "بيوه رسمي" تجنى من الأرملة الغير المسلمة بمقدار ستة أقجات، ورسم الأغنام التي تجبى من الفلاحين الذين يعملون بتربية الحيولنات بمعدل "أقجية واحدة" عن كل رأسين من الأغنام أو الماعز[54]، وكانت هذه الضرائب المفروضة تفوق طاقاتهم وبالتالي يقع الظلم عليهم، لذلك أجمع بطاركة (الأرمن، الروم، الموارنة، السريان) في بلد الشام على ضرورة أن تكون الضريبة تبعا لأملاكهم[55].

[51] أكمل الدين احسان أوغلي، مرجع سابق، ص640.

[52] ليلى الصباغ، الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر والحادي عشر الهجريين، ج1، ط1، دار الفجر للتراث، 2004، ص368.

[53] ستانفورد جيم شو، مرجع سابق، ص ص 146-149.

[54] أكمل الدين احسان أةغلي، مرجع سابق، ص ص145-146.

[55] مظفر البايراق وآخرون، سوريا في الوثائق العثمانية، ترز صالح سعداوي، طباعة سجيل أوفيست، اسطنبول، 2013، ص44.

المبحث الثالث:

العلاقات السياسية والدينية.

- المطلب الأول: سياسة الامتيازات
- المطلب الثاني: التسامح الديني

1- المطلب الأول: سياسة الامتيازات

أ- الاتفاقيات والمعاهدات

عرفت الدولة العثمانية خلال مسارها أو منذ تأسيسها الكثير من المحطات أو المراحل ففي بداية الأمر كانت تتميز بالقوة والهيمنة والإلحاق الذي شمل القارات الثلاث واستمر الأمر على هذا الحال سنوات طويلة، وسبب النهضة التي عرفتها أوروبا والتي كانت محور التحول فيما يتعلق بالهيمنة والاستقرار والاستحواذ على المجال وغيرها من الأمور الأخرى التي ستأثر لا محال على زعزعة هذه المكانة بالنسبة للدولة العثمانية منذ القرن 18م، حيث دخلت الكثير منها في دائرة التحالفات والتطورات العسكرية في الجانب الأوروبي، على حساب الدولة العثمانية إلى جانب ضعف بعض السلاطين العثمانيين، مع كثرة الأطراف التي كانت تحاربهم الدولة العثمانية وحتى التمردات الداخلية، هذه كلها عبارة عن أسباب حركت الدولة العثمانية لكنها بدت بموقف المنهزم والمحايد في بعض الأحيان، هذا الضعف نتج عنه ربط العديد من الاتفاقيات والمعاهدات بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية، فلقد شكلت هذه الاتفاقيات في كثير من الأحيان سببا في تفكك الدولة وضعفها نتيجة التساهلات التي قامت بها الدولة العثمانية على حسابها من خلال هذه الاتفاقيات والامتيازات ، حيث عرضت ثريا الفاروقي في هذا المؤلف بعض الاتفاقيات التي أبرمها العثمانيون نذكر منها:

- معاهدة أدرنة، معاهدة يسارو فيتز، معاهدة بلغراد معاهدة كارلو فيتز، معاهدة كوجك قينارجة، دون أن ننسى ذكر الامتيازات التي أشرنا إليها سابقا.

معاهدة أدرنة 1713 وهي المعاهدة التي أنهت الحرب العثمانية الروسية وقضت بانسحاب روسيا من بولندا وانتقلت الحدود الروسية العثمانية إلى الضفة اليسرى من العثمانية (أرض نهري سمارا وأوريلا) وأبرم في هذه المعاهدة عدة بنود منها:

- إخراج إمبراطور سكوجيشة من بولندا.

– على الروس التحرك فورا لإخراج الجيش من بولندا وعدم التدخل في شؤون بولندا.

– إذا أراد ملك السويد زيارة الدولة العلية أو الإرسال إليها بإمكانه المجيئ عن طريق موسكو.

– لن يتم بناء أي قلعة يمكنها إثارة الاضطرابات بيت القلاع الحدودية بين موسكو وقلعة الأزاق، على حدود الدولة العلية.

– على موسكو أن تقوم بتسليم 60 مدفع لديها بالقلعة المشار إليها إلى الدولة العلية.

– لا يمكن لموسكو تجاوز الحدود الإسلامية للدولة العلية المتمثلة في ..... والأزاق وغيرها.

– على طائفة القالموف عدم معاداة ومهاجمة النوجاي والجراكسة التابعين ..... القرم التابعة للدولة العلية.[1]

– معاهدة كيتشوك كاينارجي: 21 يوليو (جويلية) 1774: أوكوجوك كاينارجه، معاهدة سلام بين روسيا والدولة العثمانية في معسكر قرب قرية كيتشوك كاينارجي التي تقع في بلغاريا حاليا وجاءت هذه المعاهدة بما يلي:

– توقيف المناوشات والعدوات التي تشعل نار الحرب

– التوقف عن محاولات الانتقام من الطرفين وعدم التهديد بالأسلحة.

– العفو الشامل لكل رعايا الطرفين الذين تورطو في جرائم ضد أحد أوكلا الطرفين.

– لا يسمح لأي شخص ارتكب جريمة أو تمرد أو قام بعمل عدائي بالحصول على الحماية أو الإختفاء في أي من أراضي الطرفين بعد عقد هذه المعاهدة.

– تعترف الدولتان باستقلال شعب التتار في القرم وبودجياك وكيوبان ومدن أخرى، ولهم حق حكم أنفسهم.[1]

[1] منصورين معاضه بن سعد العمري، الحروب والمعاهدات العثمانية الروسية خلال الفترة 1709 – 1805 م، أطروحة دكتوراه، جامعة أم القرى، 2010 م، ص ص 90 – 92.

– أجبر السلطان العثماني على منح السفن الروسية حق الوصول إلى البحر الأسود والذي كان قبل ذلك بحيرة عثمانية مشددة الحراسة[2]، وبموجب ذلك أصبح يحق لروسيا بناء كنيسة في اسطنبول على الطريق العام في ما حلت أوغلي في حي غلطة توقيع تحت إشراق وحراسة السفير الروسي، تضمن النقاط التالية:

– يمنح قياصرة روسيا لقي يديشاه في المعاهدات والمراسلات الرسمية.

– تتعهد الدولة العثمانية ببذل مساعيها في مساعدة روسيا إذا ما رغبت هذه الأخيرة في عقد معاهدات تجارية مع حكام شمال إفريقيا، وتكفل الدولة العثمانية هؤلاء بأنهم سيحافظون على تعاهداتهم.[3]

– معاهدة كارلوفيتر: عقد هذا الصلح في يناير 1699، ومثل أقدح خسارة لحقت بالعثمانيين، حيث أرغموا على التخلي عن كل من المجر وترانسلفانيا، وكذلك الاعتراف بنفوذ البندقية في المورة والساحل الدلماشي،[4] وكانت هذه المعاهدة بين الدولة العثمانية في طرف والنمسا والبندقية وروسيا وبولندا في الطرف الآخر وأهم ما جاء فيها:

– تتخلى الدولة العثمانية عن كامل بلاد المجر وإقليم ترانسلفانيا للنمسا

– تنازل الدولة العثمانية عن مدينة آزوق لروسيا.

– تتنازل الدولة العثمانية عن شبه جزيرة المورة إلى نهر هاكسا ميلون وإقليم ولماسيا على البحر الأدرياتيكي، للبندقية.

– تعيد الدولة العثمانية مدينة كامنيج وإقليمي بودوليا أو أكرانيا إلى بولندا.

---

[1] ياسر بن عبد العزيز قاري، الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية، رسالة دكتوراه كلية الشريعة جامعة أم القرى، 2001، ص 352 – 353.

[2] ثريا فاروقي، مرجع سابق، ص 68.

[3] الدكتور محمد سهيل طقوش، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الإنقلاب على الخلافة، ط 3، دار النفائس، بيروت، لبنان، 2013، ص 297.

[4] ثريا فاروقي، مرجع سابق، ص 67.

– تتوقف الدول الأوروبية عن دفع أي مبلغ إلى الدولة العثمانية على سبيل الجزية أو المجرد الهدية.[1]

– تستمر الهدنة مدة 20 عاما.[2]

– معاهدة يسارفيتز 1718: جاءت هذه المعاهدة نتيجة للحرب طويلة الأمد بين الهامسبورغ والبندقية ضد الدولة العثمانية وفي هذه المعاهدة اعترف العثمانيون بالانتصارات التي حققتها البندقية بينما وجد العثمانيون العزاء لأنفسهم فيما كسبوه من أراضي في جنوبي اليونان، وفقد العثمانيون أجزاء من ألاشيا وصربيا بما فيها حصن بلغراد المهم أما الأقاليم الأخرى التي استولى عليها الهامسبورغ والبنادقة بين (1684 م – 1699) استعادها جيوش السلاطين في آخر الأمر منها البولويوتيز في 1715 وبلغراد في 1739م، عقب انهيار الأسرة الصفوية[3] وجاءت بما يلي:

– تحتفظ النمسا بولاية تمقوار والجزء الشمالي الشرقي بأكمله من بلاد الصرب، بما في ذلك بلغراد وبساروفيتر، مع قسم كبير من الأفلاق ونالت بعض الامتيازات التجارية في الأراضي العثمانية.

– تحتفظ البندقية ببعض المناطق الصغيرة على شاطئ البغدان وألبانيا أي ثغور شواطئ دلماسيا، كما نالت بعض الامتيازات التجارية وحصلت على جزيرة جوقة.

– تعود شبه جزيرة المورة والمناطق الجنوبية الشرقية من الهرسك للدولة العثمانية.[4]

– معاهدة بلغراد 1739 م: وقعت في صربيا بين الدولة العثمانية والهامسبورغ وهي معاهدة صلح جاءت بما يلي:

– تنازلت النمسا للدولة العثمانية عن جميع المغانم التي كسبتها منذ صلح بساروفتز.

---

[1] طقوس، مرجع سابق، ص 283.

[2] محمد فريديك، تاريخ الدولة العلية العثمانية تحقيق إحسان حقي، ط 2، دار النفائس، بيروت، 1983، ص 310.

[3] ثريا فاروقي، مرجع سابق، ص 82.

[4] طقوس، مرجع سابق، ص 285.

– تحصل روسيا على ميناء آزوق، وتتعهد بعدم قلاعه على أن نترك الأرض القائمة عليها كحاجز بين الدولتين.

– تبني روسيا كتعويض لها قلعة جديدة على مقربة من الجزيرة الواقعة في نهر الدون بالقرب من آزوق، ويسمح للدولة العثمانية بإقامة قلعة بالقرب من آزوق.

– عدم السماح لروسيا ببناء أو إبقاء أساطيل لها أو سفن أخرى في البحر الأسود، على أن يمارس الرعايا الروس نشاطهم التجاري في البحر الأسود على السفن الأجنبية.

– تعيد روسيا إلى الدولة العثمانية كل ما احتلته من أقاليم وبلدان.

– ويستمر الصلح مدة 27 عاما.

والواضح أن صلح بلغراد أعاد اعتبار العثمانيين في المحافل الأوروبية الذي تأثر في معاهدة كارلوفتر، واستردت الدولة قسما كبيرا مما فقدنه من الأراضي واستمر ساري المفعول مدة تزيد على ربع قرن أرسى خلالها أسس العلاقات بين الدولة العثمانية وروسيا حتى عقد معاهدة كوجك كينارجي في عام 1774.[1]

ب – العلاقات الدبلوماسية بين الدولة العثمانية والدولة الأوروبية:

دخلت عملية توظيف الدولة للتوازنات الأوروبية مرحلة جديدة في إطار العلاقات الدبلوماسية، ليس من أجل خدمة التوسع العثماني كما كان يحدث من قبل بل من أجل خدمة أغراض البقاء العثماني في أوروبا، جراء ذلك تحولت هذه العلاقات الدبلوماسية التي أوجدت الامتيازات ونصوص المعاهدات إلى تنازلات عثمانية عكس ما انتهى إليه عصر التفوق العثماني[2]، مما عجل في ظهورها بمظهر الضعف وعدم المقدرة على الوقوف أمام كل تلك المواجهات التي استعملت فيها الدول الأوروبية خاصة سلاح المعاهدات والاتفاقيات ضد آل عثمان، حيث اتسمت العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا،

[1] طقوس، مرجع سابق، ص 289 – 290.

[2] نادية محمود مصطفى وآخرون، العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية، ط 1، معهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996 م، ص 74.

انجلترا، هولندا، والبندقية حتى حرب جزيرة كريت بالطيبة، فقد أجري تعيين سفراء دائمين في العاصمة العثمانية، وفتح قنصليات في الثغور الرئيسية أين يتواجد التجار، مستغلين بذلك الامتيازات المبرمة أحسن استغلال ووظفوها لصالحهم، على الرغم من أنهم حافظوا على العلاقات الديبلوماسية والتجارية معها وحرصوا على تطويرها بقدر الإمكان[1]، وتجسدت هذه العلاقات مع كل من:

أ- **مع فرنسا:** تميزت العلاقات الفرنسية العثمانية خلال القرن 17 م بوضعين مختلفين أحدهما يغطي النصف الأول من القرن والثاني والنصف الثاني من القرن، فالأول هو امتداد لتوقيع معاهدة 1535 م، فقد استمرت فرنسا في الحصول على الامتيازات وتجديدها في عهد هنري الثامن، إلا أن سياسية هذا الأخير كانت غير واضحة فمن جهة كان يظهر رغبة في الحفاظ على الصداقة العثمانية ومن جهة كان يريد أن يستغل ضعفها لتحقيق مشاريعه وطموحاته، حيث كتب إلى سفيره في 03 ماي 1602 ما يلي: " **أظن أن إمبراطورية السلطان ستسقط قريبا وبالتالي ستحدث تغيرات هامة ومهما يكن فإنه من الظروري أن أعمل قصد فرض وجودي مثل ما يفعل الآخرون.**[2]

أما في عهد السلطان مصطفى خان فقد كانت تلك العلاقات عبر الحرب بين الطرفين (العثماني وفرنسا)، حتى أن كاتم أسرار السفارة الفرنسية ساعد أحد نبلاء بولونيا على الهروب، وبعد اكتشاف ذلك سجن هو والمترجم والسفير، وعند تولي السلطان عثمان الثاني زمام الأمور، أطلق سراح القنصل الفرنسي وأرسل مندوبا إلى الملك الفرنسي

[1] روبير مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، ج 1، تر بشير السباعي، ط 1، دار الفكر، القاهرة، 1993، ص 379.

[2] كمال حسنة، العلاقات العثمانية الفرنسية في عهد السلطان سليم الثالث 1789 – 1807، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، إ ش، عائشة غطاس، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، 2005 – 2006، ص 28.

يسمى حسين جاويش برسالة اعتذار عما حصل من الإهانة لسفيره، وجراء هذا الموقف الضعيف من الطرف العثماني أخمدت هذه الأزمة الديبلوماسية.[1]

في حين كانت المرحلة الثانية ذات طبيعة خاصة، مثلتها أزمة ديبلوماسية بين الطرفين كانت لها نتائج خطيرة على مسار العلاقات الفرنسية العثمانية، حيث كان سبب ذلك المساعدة العسكرية التي قدمتها فرنسا للبندقية في حربها مع الباب العالي الممثل للدولة العثمانية عن طريق التحالف مع النمسا، وانتهى ذلك بحرب بسبب الاستيلاء فرنسا على عمارة عثمانية كانت موجهة إلى مصر.[2]

ج- العلاقة مع انجلترا:

قامت الحكومة العثمانية بتوسيع علاقتها مع انجلترا من خلال منحها حقوق للإنجليز المقيمين في أملاك الدولة العثمانية على أساس عدم الخضوع للقوانين العثمانية وتجديد هذه الامتيازات، كما حينت تلك الاتفاقيات عن طريق بنود جديدة على الاتفاقيات العثمانية السابقة، حيث استطاعت الحكومة الإنجليزية من الحصول على موافقة السلطان أحمد الأول في ابحار سفنها من داخل المياه والموانئ العثمانية تحت الأعلام الإنجليزية، بينما كانت السفن الأجنبية الأخرى مضطرة لرفع العلم الفرنسي.[3]
وفي عام 1641م عقد شارل الأول مع السلطان إبراهيم الأول امتياز شركة الليفانت حق حرية التجارة في جميع أنحاء الدولة العثمانية، ولقد حاولت انجلترا الاستفادة من التوتر الحاصل بين الدولة العثمانية وفرنسا، وبموجبه تحصلت على امتيازات جديدة لتجارها مقابل تقديم المساعدة البحرية وبموجب ذلك تكون تحالف دفاعي هجومي بين الدولة العثمانية وإنجلترا ضد فرنسا وإسبانيا، ففي الوقت الذي شهدت فيه العلاقة

[1] فريديك، مرجع سابق، ص 192.
[2] حسنة، المرجع السابق، ص 33.
[3] الشناوي، مرجع سابق، ص 41.

تجميدا بين فرنسا والدولة العثمانية شهدت تحسنا مع انجلترا وهولندا.، في حين شهد عهد السلطان محمد الرابع (1648 – 1687م) عقد معاهدة مع بريطانيا في عام 1675 م تجددت بموجبها الامتيازات التجارية التي سبق منحها في معاهدات سابقة، وأضيف إليها مواد جديدة، وأطلق عليها اسم المعاهدات النهائية للامتيازات بين الدولة العثمانية وإنجلترا، حيث اعتبرت هذه المعاهدة من أهم المعاهدات في تاريخ الامتيازات التجارية الإنجليزية، وعقدت على أثرها مفاوضات قام بها السفير الإنجليزي في إسطنبول نيابة عن حكومته مع الحكومة العثمانية، ولم يحدث بعد هذه المحادثة شيء يذكر حتى 1809م[1].

د- العلاقة مع النمسا:

اتسمت العلاقة بين الدولة العثمانية والنمسا بالطابع العدائي والحروب المستمرة، وكانت النمسا دائما تستغل الفرص المتاحة من أجل التوسع، ففي أوائل القرن السابع عشر سيطرت النمسا على بلاد المجر، مما أدى بالدولة العثمانية إلى التدخل لجانب المجر ونتج عن ذلك دخول الطرفين العثماني / النمساوي في حرب انتهت بتوقيع صلح "وستفاروك" سنة 1606 م[2]، وبفعل الثورة التي اندلعت ضد آل هابسبورغ تدخل السلطان محمد الرابع إلى جانب المجر بجيش بقيادة الصدر الأعظم مصطفى باشا،[3] وتحرك هذا الجيش باتجاه فيينا عام 1683 م أثناء حصار العثمانيين للمدينة علموا بوجود حلف أوروبي لمواجهتهم غير أن فرفض مصطفى باشا رفض التراجع جراء شعوره بقوة الجيش العثماني ودارت بين الطرفين تلك المعركة ، لكنها كشفت ضعف

[1] الشناوي، المرجع السابق، ص 40.

[2] طقوس، مرجع سابق، ص 276.

[3] مصطفى قارة باشا، خليفة أحمد فاضل باشا في منصب الصدر الأعظم من أصل تركي، قد تربى في عائلة كوبريلي، التي تدين لها بعمله في الإدارة العسكرية أولدى السلطان محمد الرابع، عيّن في منصب الصدر الأعظم في 3 نوفمبر 1683م المزيد أنظر: زوبير منتران، المرجع السابق، ص 373.

الجانب العثماني نتيجة سياسة التحالفات الأوروبية ضده [1]، لتدخل بعد ذلك على خط هذا الصراع كل من روسيا، بولندا، مما أدى إلى نشوب سلسلة من الحروب انتهت بتوقيع معاهدة كارلوفيتش كانون الثاني 1699م، التي نصت على إعفاء النمسا من دفع الجزية ورسمت الحدود بين الدولتين، حيث تلت هذه الفترة مرحلة جديدة من عمر الدولة العثمانية عرفت بتوقف الفتوحات العثمانية في أوروبا، غير أن الحرب عادت من جديد بين الطرفين سنة 1660 م وامتدت المناوشات لعدائية من جانب النمسا وتصدى لها الصدر الأعظم أحمد باشا كوبريلي الذي قاد الجيوش بنفسه وعبر نهر الطونة لمحاربة النمسا وحاصر قلعة "نوهزل" وأخرج أهلها في 1663م[2]، فظهر في بداية الحرب أن النصر كان للجانب العثماني، انتشر الجيش العثماني بذلك في مقاطعتي "موراقيا وسيليزيا" وفتحت مدن عدة فيها، ونتيجة لهذا التوسع طلب الإمبراطور النمساوي المساعدة من الدول الأوروبية ومن لويس الرابع ملك فرنسا فانظمت فرنسا إلى جانب القوات النمساوية، ضد الجيش العثماني، حقق العثمانيون في بادئ الأمر الانتصار وعبروا نهر "رابا"، حيث خاض معهما معركة سانجوتار "1664م" نسبة إلى كنيسة قريبة من المعركة ومال الطرفان إلى الصلح ووقعت بينهما معاهدة أهم ما جاء فيها إخلاء الجيش لإقليم ترونسلوفانيا وتعيين حاكما عليها تحت سيادة الدولة العثمانية حيث نتج عن ذلك انقسام المجر إلى كيانين وتم التقسيم على يكون للنمسا ثلاث ولايات وللباب العالي أربعة، مع بقاء حصني نوفي حراد" "ونوهزل" تابعين للدولة العثمانية وتجددت الحرب بين الجانبين عام 1682م بسبب فيينا والباريسكانت واعتبرت أحد أهم الأسباب التي ساهمت في ذلك[3].

[1] طقوس، مرجع سابق، ص 280.

[2] فريدبيك، المرجع السابق، ص 195.

[3] طقوس، المرجع السابق، ص 196.

وبموجب معاهدة كارلوفيتش تنازلت الدولة العثمانية ليولندا عن بودوليا وأوكرانيا، وللنمسا وترونسلوفانيا وللبندقية عن المورة، وأنهت بذلك حرب 1683/ 1699م وهي أول سلسلة من الاتفاقيات العثمانية والتحالفات الأوروبية المشكلة ضدها مما سجّل تحول العثمانيين من الهجوم إلى الدفاع وقد وصف هذا الصلح بحق بأنه أول تفكيك لعواصم الإمبراطورية العثمانية[1]، حيث يعتبر صلح كارلوفيتش نقطة تحول حاسمة في تاريخ العلاقات العثمانية الأوروبية، فقد كانت معاهدة كارلوفيتش أو معاهدة توقعها الدولة العثمانية وهي مهزومة، احتاجت خلال التفاوض إلى وساطة دول أوروبية من أجل تحقيق نتائج الفشل العسكري بالوسائل السلمية أي توظيف الدبلوماسية من أجل الحفاظ على ممتلكاتها، وبهذا انتهى خطر التهديد العثماني الذي دام ثلاثة قرون ونيف من الزمن، الأمر الذي أثر بعمق على علاقة الدولة العثمانية نحو بأوروبا والاستراتيجية التي ستكون بعد هذا التاريخ، حيث لم يكون الجانب الأوروبي ممثلا في الفرنسيين ،الإنجليز والهولنديين، بل حتى المبعوثين من المجر والنمسا، ممن حاولوا توريط السلاطين العثمانيين في مشاريعهم السياسية المتعددة، وبالإضافة إلى سعي العثمانيين إلى البحث عن اتفاقيات غير رسمية أو تحالفات مع الحكام الأوروبيون مثلما جرى في بعثة يرميسكيز محمد أفتدي إلى باريس في عام 1720م، فبعد أن أصبح التوسع الروسي في البلقان وشيكا، أصبح من الضروري إقامة علاقات مع القوى الأخرى القادرة على مجابهة الإمبراطورية الروسية التي شرعت كاترين الثانية في بناءها سنة 1762 – 1796م.[2]

[1] أحمد عبد الرحيم مصطفى، أصول التاريخ العثماني، ط 1، دار الشرق، القاهرة، 1982، ص 176.

[2] فاروقي، المرجع السابق، ص 79.

هـ/_العلاقة مع روسيـــا:

تعود العلاقات الدبلوماسية بين روسيا القيصرية والدولة العثمانية إلى القرن9هـ/ 15 م وبالضبط في عهد السلطان بايزيد الثاني[1]، حيث كانت روسيا كانت تابعة لحكم التتار ابتداء من 1481م، وعندما استقلت بادرت بإرسال سفيرها إلى استانبول بحثا عن الامتيازات مع الدولة العثمانية.، فدخلت في علاقات ديبلوماسية وتجارية مع العثمانيين منذ 1495م وبموجب ذلك تم إرسال ثاني سفير روسي الذي سعى لدى السلطان بايزيد للحصول على امتيازات لصالح التجار الروس[2]، حيث ساهمت العلاقات التجارية في توثيق الصلة بين البلدين ودخلت العلاقات العثمانية /الروسية طورا جديدا في توحيد الولايات الجديدة، هذا ما ساعد على توطيد العلاقات بينهما منذ القرن 10 هـ / 16 م نتيجة لامتداد نفوذ السلطان سليمان القانوني إلى جبال القوقاز وأرمينيا وجورجيا وكردستان وأصبحت الدولتان على خط تماس جغرافي مباشر، حيث تميزت العلاقة بينهما بالسلم وأرسل القيصر الروسي رسالة إلى السلطان القانوني لتهنئته بانتصاره على المجر وفتحه لعاصمتها، غير أن هذا الموقف السياسي لم يستمر طويلا، إذ سرعان ما تحالفت روسيا مع إنجلترا[3]، ودخل الطرفان في صراع حول مناطق النفوذ ورغبت روسيا في التوسع معتمدة في ذلك على الجانب الديني بحجة حماية الأرثودوكس الموجودين في استانبول، فأخذت روسيا في الظهور على المسرح الأحداث الدولية بحلول 1613م عندما وصل مخائيل رومانوف إلى منصب قيصر، وأرسل إلى الدولة العثمانية، حيث أرسل مقترحا للتقييم حول بولنيا، لكنه قوبل وتم

[1] بايزيد الثاني (1481 م – 1512م) عرف عهده صراع الإخوة كان ميالا للحرب، اشتهر بحبه للعلوم، والآداب ولكن سياسة الدولة دعته إلى الالتفات نحو الحرب بفعل سياسة جيرانه العدوانية، عقد في عهده معاهدة مع البندقية 1530م، شهد معركة نيقوبوليس، للمزيد انظر: ـــ – طقوش ، مرجع سابق، ص ص 139 – 140.

[2] محمود قاري، مرجع سابق، ص 328.

[3] نفسه، ص 329.

رفض الطلب من طرف السلطان، غير أنها سعت لإقامة علاقات دبلوماسية ابتداء من عام 1640م إلى جانب علاقاتهما تجارية قديمة.[1]

2/_ المطلب الثاني: الدينية (سياسة التسامح الديني)

2-1/_ المسلمين: (السنة والشيعة)

يعود تقليدها المذاهب، وتعليل الأحكام وترجيحها بالمناظرات والجدل إلى ما قبل الوجود العثماني [2]، كما أن اختلاف الفقهاء في كل مسألة مستحدثة يجعلهم يلجؤون للفتوى حسب مذهبهم، وبعد قيام الدولة العثمانية كان فقهاء المذاهب يجتنبون مخالفة مذهبهم.[3]، وباختلاف هذه المذاهب في الدولة العثمانية في مطلع القرن 10هـ/ 16م ظهرت دول كبرى في المشرق الإسلامي كانت أبرزها الدولة الصفوية في إيران، والدولة العثمانية في آسيا الصغرى ، دولة المماليك في مصر والشام والحجاز والتي استطاعت أن تنهي عهدها بالمنطقة وتحل محلها، وبذلك بقيت مع الصفويين في صراع مذهبي سني / شيعي أدخل الطرفين في مرحلة جديدة[4]، وتعود أسباب الصراع العثماني الصفوي إلى مجموعة من المرتكزات منها:

- محاولات الشاه إسماعيل المتتالية في إثارة الشيعة في الأناضول ونشر المذهب الشيعي في الأراضي العثمانية، وقد واكب هذا مع وصول السلطان سليم إلى العرش والذي كان يريد القضاء على الدولة الصفوية في إيران لدعمها المتواصل للشيعة في استانبول.

---

[1] مانتران، مرجع سابق، ص 389.

[2] عبد الرحمان الصابوني، المدخل لعلم الفقه، جامعة حلب، المطبوعات الجامعية، حلب، 1925، ص 329.

[3] أحمد بن عبد الرحيم، ولي الله الدهلوي، عقد الجيد في أحكام الإجتهاد والتقليد وتحقيق محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة، 1358ه، ص 16.

[4] سعيد عبد الفتاح عاشور، العصر المماليكي في مصر والشام، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط 3، سنة 1994، ص 158.

– مساعدة الشاه إسماعيل للأمراء الثائرين على السلطان العثماني، وإعلانه استعداده إرسال جيش لمساعدة الأمير أحمد بن بايزيد للوصول إلى حكم البلاد، كذلك استقباله الأمير مراد بن أحمد بن بايزيد بعد فراره من عمه السلطان سليم[1]

– تأمين الجبهة الشرقية من الأناضول، والتي أصبحت مسرحا خصبا للدعاية الصفوية، حيث رأى السلطان سليم أن حدوده مع إيران بحاجة إلى تأمين منعا من انتشار المذهب الشيعي في تلك المناطق والمحافظة على أمن دولته من الاختراق الصفوي لتلك الجهة.[2]

– الأسلوب القصري الذي استخدمه الشاه إسماعيل الصفوي في نشر مذهبه الشعبي، مما أثار حفيظة سكان السنة وأثار غضب الدولة العثمانية التي اعتبرت هذا العمل جهدا سياسيا منظما وموجها ضدها، فكان أسلوب إسماعيل الصفوي القصري، سببا في تشكيل جبهة معارضة من السكان الذين ساهموا في الدعوة للتمذهب بالمذهب الشيعي وإجبارهم عليه بالقوة كالقتل والسجن والتعذيب، حيث اعتبر ذلك أمرا بالغ الخطورة ضد المذهب السني، ولقد لعب العلماء السنيون دورا بارزا في المقاومة على الرغم من عمليات التنكيل والظلم الجماعي الذي مارسه الشاه إسماعيل، وانزعاج العثمانيين من التقارب الذي قام به الشاه اسماعيل مع ملوك الإفرنج وسعيه اقتسام دولة المماليك بينه وبينهم[3]،حيث أسفرت هذه الأسباب على وقوع معركة جالديران بين الصفويين والدولة العثمانية.

– معركة جالديران:

[1] أحمد الخولب، الدولة الصفوية تاريخها السياسي وعلاقتها بالعثمانين، مكتبة الأنجلوالمصرية، القاهرة، سنة 1981، ص 73.

[2] نفسه، ص 74.

[3] شاكر محمود، التاريخ الإسلامي، العهد العثماني المكتب الإسلامي، بيروت، 1986، ص 100.

وصلت الأنباء بأن الجيش الصفوي تحرك اتجاه جالديران، فأصدر السلطان سليم أوامره بالتحرك إلى هناك وذلك في أغسطس 1514[1]، حيث كان الجيش العثماني مسلحا بالمدفعية والبنادق، وكانت تسانده قوة بحرية كبيرة بلغ عددها حوالي 120 ألف جندي، كما كان جيش الصفويين يقترب من هذا العدد[2]، حيث أصدر السلطان سليم أمر الهجوم في 23 أغسطس 1514 في كان النصر للصفويين بسبب تعب الجيش العثماني، غير أن المعركة انتهت بانهزام الصفويين[3].

كانت نتيجة معركة جاديران لصالح العثمانيين دخول عاصمة الصفويين تبريز التي دخلوها دون مقاومة في 1514، واستطاع أهل السنة إظهار مذهبهم دون خوف من الاضطهاد والتعذيب، غير أن إقامة السلطان سليم لتطل هناك إلا عشرة أيام ثم غادر وذلك لنقص المؤونة واستياء جنود الانكشارية من البقاء هناك، أما الشاه إسماعيل فقد عاد إلى تبريز بعد حوالي 3 أسابيع من مغادرة العثمانيين منها محاولا عقد صلح حيث أرسل سفيره إلى السلطان سليم، غير أن السلطان العثماني رفض الصلح والزج بالسفير في السجن[4]، وبالعودة إلى نتائج معركة جالديران فإن فاروقي تحدد التالي:

أ- بالنسبة للعثمانيين:

استطاع السلطان أن يؤمن الجزء الشرقي من الأناضول بعد أن دخلت عدة مدن من إقليم كردستان تحت حكمه، فقد ثارت هذه البلاد على حكامها الإيرانيين بعد هزيمة الشاه إسماعيل وساندوا السلطان العثماني وأعلنوا ولائهم له، ولم يمضي وقت طويل

[1] أحمد فؤاد متولي وهويدا محمد فهمي، تاريخ الدولة العثمانية منذ نشأتها وحتى نهاية العصر الذهبي، إيترك، للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص 188.

[2] الخولي، مرجع سابق، ص 78.

[3] ابراهيم الدسوقي شتا، أثر الصراع المذهبي بين اسماعيل الصفوي والسلطان سليم في الأدب الفارسي، ماجيستير كلية الأداب جامعة القاهرة، 1967، ص 38.

[4] ممدوح رمضان أحمد، الحياة السياسية والمذهبية للدولة الصفوية في عهد الشاه اسماعيل الصفوي من 1500 إلى غاية 1524، رسالة ماجيستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، سنة، 2009، ص 163.

حتى انضمت 25 مدينة للحكم العثماني كان من أهمها ديار بكر، ماردين، الرقة وأرذبجان.[1]

ب- بالنسبة للصفويين:

تعتبر هزيمة الشاه في جالديران، ضربة قوية لقوته العسكرية والدليل على ذلك أنه لم يقم بأي معارك بعدها، حيث فقدت الدولة الصفوية سيطرتها على العراق، كما كان ذلك سببا في زيادة نفوذ القزلباش في البلاد وفي الحكم بشكل عام وارتداء الشاه إسماعيل اللون الأسود وأمر أن تكون الراية أيضا باللون الأسود، غير أن العلاقة بين الشاه والسلطان لم تتغير وبقيت على حالها على الرغم من محاولة الشاه إصلاحها غير أن السلطان سليم وبحلول عام 1520 توفي ليخلفه ابنه سليمان القانوني الذي يلقيه الأوربيون بذي الجلالة.[2]

2-2/_أهل الذمة: اليهود والنصارى، اليهود والنصارى

أ- اليهـــود:

كان العثمانيون حرصين على الالتزام بقواعد الإسلام، لذلك كان العدل بين الناس من أهم الأمور التي حرصوا على تطبيقها، حيث كانت معاملتهم لأهل الذمة خالية من أي شكل من أشكال التعصب والظلم، وقد طبقوا التسامح الديني مع أهل الذمة داخل مجتمع الدولة الإسلامية فحفظوا بذلك أعراضهم وأموالهم وأملاكهم وأديانهم وأماكن عبادتهم ومقدساتهم، دون الإساءة إليهم على اختلاف أديانهم ومذاهبهم[3]، وعليه فقد طبق عليهم ما يعرف الذي يؤمن على حياتهم وحريتهم وأموالهم وعبادتهم[4]، وبذلك فانهم يتحصلون بهذا العهد على الأمان وضمان الحرمة والحق باعتبارهم من المعاهدون من

[1] معالب محمد محمد زكي يك، خلاصة تاريخ الكردو كردستان من أقدم العصور التاريخية حتى الأن، تر محمد علي، مطبعة السعادة، القاهرة، 1939، ص 176 – 177.

[2] نفسه، ص 342 – 343.

[3] موفق بني المرجة، صحوة الرجل المريض، د ط، مؤسسة صقر الخليج للطباعة والنشر، الكويت، 1984 م، ص 174.

[4] سعدي أبو جيب، القاموس الفقهي (مادة) ذمة، ص 138.

النصارى واليهود وغيرهم ممن يقيم في دار الإسلام[1]، حيث تواجد في المحيط العثماني إثنية عرقية دينية، كالمسيحيين من الكاثوليك والأرثودكس، إلى جانب اليهود الذين تمتعوا هم أيضا بنفس الحقوق والواجبات، تحت ظل السلطة العثمانية من منطلق التسامح الديني الذي جسده السلاطين العثمانيون ضمن سياساتهم، ونجحت الدولة العثمانية إلى حد كبير في دمج مساحات شاسعة من الأراضي المفتوحة في الدولة، حيث كانت سياسة التسامح التي اتبعتها مع غير المسلمين من الرعايا وعدم تعرضها لهم ولا لتشكيلاتهم وطوائفهم الدينية ذات نتائج عظيمة على استقطاب عدد كبير من أهل الكتاب خاصة اليهود[2]، وبلغ من اطمئنان المسلمين إليهم أن سمحو بهجرتهم واستقبالهم كما حصل حينما تعرضوا للاضطهاد من طرف الكاثوليك الإسبانية.[3]

وعليه فإنّ أهم ملاحظة تحددها المؤرخة فاروقي أنّ المجتمع الذي قامت على أسسه الدولة العثمانية كان مجتمعا متعددا، فبالرغم من هذا التعدد، إلا أنه شكل تجانسا وتوافقا كان أساسه مبدأ احترام الأخر ضمن الحيز المكاني الذي يتقاسمه جميع أفراد المجتمع على مبدأ شرعي ديني[1]، وبذلك تمكنت الدولة من تحويل هذه المكونات إلى عناصر فاعلة.[4]

لقد اختلف عهد السلطان سليم الأول عن أسلافه، الذين اتجهوا بفتوحاتهم نحو الشعوب الواقعة في أوروبا، أما هو فقد استطاع أن يضم داخل حدوده وتحت سيادته شعوب مختلفة من بلاد أوروبا،[5] ومن البلاد العربية[6]، وبهذا يكون قد وصل في

---

[1] أبي الفضل جمال الدين محمد إبن المنصور، لسان العرب، جزء 1، ط 1، دار المصادر، بيروت، دون سنة نشر، ص 157.

[2] السيد محمد السيد محمود، تاريخ الدولة العثمانية والنشأة والإزدهار، د ط، مكتبة الأداب، القاهرة، 2007، ص 356.

[3] بني المرجة، مرجع سابق، ص .176

1 فاروقي، المرجع السابق، ص 247.

[4] كمال سعيد حبيب، الأقليات والسياسة في الخبرة الإسلامية من بداية الدولة النبوية وحتى نهاية الدولة العثمانية، (622 م – 1908 م / 1 هـ - 1325 هـ) ط 1، مكتبة مديولي، القاهرة، 2002، ص 225 – 227.

[5] جوزيف أبو نهرا، المسيحيون هازس الحرية في العهد العثماني، المؤتمر الدولي خطاب الجماعات المسيحية في الشرق الأدنى زمن التحولات 24 و26 كانون الثاني 2013، مركز الشرق المسيحي في البحوث والمنشورات، جامعة القديس يوسف، لبنان، 2013، ص 4.

[6] كمال الدين إحسان أوغلي، مرجع سابق، ص 161.

النصف الأول من القرن السادس عشر إلى ثلاثة قارات إفريقيا أوروبا، آسيا، ليصبح العثمانيون بذلك القوة العظمى في العالم الإسلامي وحماة الأراضي المقدسة المسيحية منها والإسلامية في فلسطين وشبه الجزيرة العربية والعراق.[1] حيث أراد أن يجعل منها شعوبا مسلمة إكراها لا طوعية الأمر الذي لم يرضى شيخ الإسلام على جمال أفندي واستقبحه كما منعه من ذلك[2]، وبعد جدال مع السلطان سليم الأول وشيخ الإسلام اقتنع السلطان وذلك واكتفى منهم بالجزية[3]، و سار السلطان سليمان القانوني (1520-1566م) على نهج والده السلطان سليم الأول في سياسة التسامح الديني اتجاه أهل الذمة، ويتضح ذلك من خلال الفتوحات التي قام بها في جزيرة رودس 1523م، وتعامله مع اليهود الذين كانوا قد استقروا بها، حيث منحهم حق صناعة المعادن وسمح لهم بتكوين الثروة، خاصة وانهم يملكون أموالا، التي استثمروها[4] ، ولقد شهد عهده تعيين كأخيه يهودي يسهر على مصالح طائفته أمام الإدارة العثمانية وكان له الحق في الوصول إلى السلطان ووزراء الباب العالي[5]، وعند فتح بودابست في عام 1525 م بتخصيص سفن لنقل اليهود الذين كانوا في حالة سيئة في كل من بودين وبودابست، كما أعلن أنه لم يمسهم أي ضرر أو سوء فنقل ما يقارب 1000 أسرة من الرعايا اليهود المستأمنين في دار الإسلام، وأسكن العديد منهم في أماكن مختلفة من الأستانة[6].

[1] أبو نمرا، مرجع سابق، ص 4.

[2] أورخان محمد علي، روائع من التاريخ العثماني، ط 3، دار الكلمة، مصر، 2007، ص ص 58 – 60.

[3] حسن العودات، العرب النصارى، ط 1، دار الأهالي، دمشق، 1992، ص 158.

[4] هدى درويش، العلاقات التركية اليهودية وأثارها على البلاد العربية منذ قيام دعوة يهود الدونمة، 1648 إلى نهاية القرن 20 جزء 1، ط ، دار القلم، دمشق، 2000، ص 165.

[5] هاميلتون ، مرجع سابق، ص 321.

[6] درويش، مرجع سابق، ص 165.

ب- النصارى:

لم تختلف معاملة العثمانيين للمسيحين (الكاثولثك/ الأرثدوكس) عن اليهود، فقد شملتهم أيضا سياسة التسامح الديني التي طبقها العثمانيون والتي تعدّ من خصوصيات الدين الإسلامي الذي يؤمن بجميع الديانات السماوية ويحترمها، واتضحت هذه الخصوصية من خلال احتوائه للفئات غير المسلمة، التي عاشت تحت حكم دولته الإسلامية ممثلة للإسلام أحسن تمثيل ومستندة في ذلك إلى الشرع الإسلامي[1]، حيث توالى التسامح الديني طيلة فترة السلاطين وترك الحرية لأهاليها في ممارسة الشعائر الدينية الخاصة بهم، وسمح لهم بأخذ ممتلكاتهم إن غادروا، كما سمح لهم بممارسة البيع والشراء في عقاراتهم، حيث يذكر الأستاذ جواد قيس العزاوي على أن الدولة العثمانية اعترفت بالطوائف المسيحية واليهودية اعترافا رسميا لدى الدولة، بعد فتح القسطنطينية ويضيف الأستاذ العزاوي أن الدولة العثمانية كانت مشجعة للتسامح الديني الذي منشأنه أن يعطي بعدا أعمق لحرية ممارسة المعتقة دون المساس بحرية الآخرين ولا بأنظمة الحكم، حيث قدم نموذجا عن وضع الطائفة الأرثوذكسية الخاضعة للبطريك اليوناني الذي كان له نفوذ على الكاثوليك واليعقوبين[2]، وفي مجال الإقامة تقول هدى درويش: أن الدولة العثمانية طبقت نظاما خاص للأجانب المقيمين في الدولة العثمانية يمنحهم حق التصرف وامتلاك الأراضي والعقارات في جميع أنحاء الدولة العثمانية ما عدى منطقة الحجاز[3]، والقدس الشريف التي تمثلها سياسة الدولة العثمانية تجاه الطوائف النصرانية بأنها سمحت لهم ببناء الأديرة والكنائس، كما كانت الدولة العثمانية لا تجبرهم على الإقامة في مكان محدد، بل تركت المجال أمامهم وسمحت بإقامة تجمعات

[1] محمد الفاتح، ولد سنة (733 هـ / 1429 م) تولى العرش بعد وفاة أبيه مراد الثاني كان عمره حينها 21 سنة عرف عصره بالقوة والتوسع في أوروبا بعد فتح القسطنطينية عام 1453م، واتسمت سياسته بالتسامح الديني للمزيد أنظر: جمال الدين فالح الكيلاني وزياد للتربية والثقافة والعلوم، فاس، المغرب، 2013، ص 21.

[2] قيس جواد العزاوي، الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، ط 2، الدار العربية للعلوم، 2003، ص ص 82 – 84.

[3] هدى درويش: الدولة العثمانية وتعاملها مع غير المسلمين، د ط، د ن، د س، ص 62.

سكنية، كحارة اليهود، وحارة النصارى مع من يستطعون التفاهم معهم لغويا وعقائديا وفقا لأعرافهم[1]، أما فيما يخص الجزية فقد تعاملت معهم بحنكة سياسية، حيث فرضت دفع الجزية، وفي حرية ممارسة الشعائر الدينية كانت الدولة العثمانية ملتزمة بالحفاظ على الكنائس وتسمح بترميمها، ومنحت حق ممارسة الشعائر الدينية وتركت تولي الأمور الرعية إلى رؤساء طوائفهم الدينية، ولم تكن الحرية الدينية مقصورة فقط على العبادة والإقامة فقط، فقد كانت متاحة في مجالات أخرى كالزواج الطلاق، الوصية، الميراث، وغير ذلك من كافة المعاملات الحقوقية التي أقرتها أديانهم.[2]، حيث تشير فاروقي إلى أن سجلات المحاكم الشرعية تظهر تلك الممارسات الاجتماعية والمعاملات اليومية بشكل كبير، وتعدّ هذه السجلات من بين المصادر التي تؤرخ لهذه الطوائف وتبين مختلف ممارساتهم وأنماط تعاملاتهم، كما تعطينا معطيات هامة وغنية عن أماكن تواجدهم، وأبرز تعاملاتهم الحرفية والتجارية وأماكن عباداتهم، كما تكشف لنا على مستويات الفقر والغنى في أوساطهم[1]، أما في مجال التعليم فكان يمارس في مدارس خاصة بالرعايا غير المسلمين في الدولة العثمانية، حيث تبنى ملحقة بالكنيسة والقساوسة يقيمون بتعليم أبنائهم فيها[3]، ومن أبزر الطوائف النصرانية في الدولة العثمانية نذكر:

أ/_ **الأرثوذكس:** مجموعة مذهبية أرثوذكسية ويدعون أيضا بالسريان وكانت الأكثر نفوذا وأسمى الكنائس وكما كانوا أعلى سلطة دينية للكنيسة الأرثوذكسية الذي ينتخب من قبل أعضاء الطائفة، وكانت الملة الأرثوذكسية الملة المسيحية الرئيسية المعترف بها من العثمانيين[4]، ومن المعروف أن السلاطين العثمانيين كانوا قد اعترفوا بالكنيسة

[1] ستانفورد مرجع سابق، ص ص 13 – 14.
[2] نفسه، ص .15
[1] فاروقي، المرجع السابق، ص17.
[3] درويش، ، مرجع سابق، ص 60.
[4] الصباغ، مرجع سابق، ص 778.

الأرثوذكسية كمؤسسة مستقلة قبل فتح استانبول وعلى وجه الخصوص بعد عام 1453م.[1]

ب/_الروم الكاثوليك: انشقت عن طائفة الروم الأرثوذكس، وعرفت باسم الروم الكاثوليك عام 1724 م، ورغم انفصالها عنها فقد كان لبطريرك الأرثوذكس السلطة على الكنيسة الكاثوليكية، حيث لم يكن يسمح لرجال الكنيسة من الطائفة الكاثوليكية بلبس القلانس السوداء[2]، وكانت هذه الصورة التي جسدتها إسبانيا في وقت مضى تعني الدفاع عن العقيدة الكاثوليكية، وبالتالي استئصال المسلمين واليهود والبروتستانت من شبه جزيرة إيبيرية[3]، حيث مارست ما يعرف بمحاكم التفتيش زمن حروب الاسترداد.

ج/_طائفة الأرمن: هي أول مملكة في التاريخ تتبنى العقيدة المسيحية كديانة رسمية للدولة والشعب في آن واحد، وكان الأرمن مثلهم مثل بقية الطوائف المسيحية الأخرى، يعيشون تحت الحكم العثماني في ظل ما يعرف باسم نظام الملة، وكان للكنيسة الأرمينية رئيس روحي معترف به هو "العثمانية، كما اختار السلطان محمد الفاتح أسقف بورصة يوفاكيم" في عام 1461م / 1478 م وأوكله الإشراف على طائفة الأرمن.[4]

مما سبق يتضح لنا بشكل جلي أنّ الدولة العثمانية شملت في سياستها جميع المجالات واهتمت لكل الفروع التي من شأنها أنتشكل لها نعرات، حيث تعاملات مع المنافسين التي تنعتهم المؤرخة فاروقي بالتقليديين وتخصّ من بينهم البندقية كأهم جمهورية ضمن الجمهوريات الإيطالية، كما شمل اهتمامها العلاقات بكل صنوفها، ليس

[1] فاروقي، مرجع سابق، ص 88.
[2] حامد، مرجع سابق، ص 88.
[3] فاروقي، مرجع سابق، ص 317.
[4] حامد، مرجع سابق، ص 99.

هذا فحسب وإنما شمل هذا الاهتمام حيز خطير هو الدين فقدمت نموذج ساهم في عملية الاحتواء من خلال سياستها تجاه الأقليات غير المسلمة، كل ذلك جعل الدولة العثمانية دولة عالمية كانت أهم ركيزتين اعتمدت عليهما هما الاقتصاد والدين، وبهذا تكون مؤرختنا ثريا فاروقي قد فسرت بطريقة بارعة وتحليل دقيق محتوى عنوان كتابها الدولة العثمانية والعالم المحيط بها.

الخـــاتمة

الخاتمة :

بعد دراستنا لموضوع الدولة العثمانية والعالم المحيط بها خلال فترة العقد السادس للقرن السادس عشر ميلادي إلى غاية العقد الرابع من القرن الثامن عشر، توصلنا إلى جملة من النتائج نجملها في النقاط التالية:

_ قسمت المؤرخة كتابها إلى تسعة فصول شملت مختلف المجالات السياسة والاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى الدينية.

_ نستنتج أن القرن (10 هـ/ 16م) يمثل نقطة تحول بارزة في تاريخ الدولة العثمانية حيث انتقلت من إمارة صغيرة في حدود آسيا الصغرى إلى قوة عالمية مترامية الأطراف توسعت لتشمل ثلاث قارات (إفريقيا، آسيا، أوروبا).

_ وضحت المؤرخة اهتمام الدولة العثمانية بالجانب الديني والاعتماد على شيوخ الإسلام في تسيير شؤون الدولة.

_ يتمركز الاقتصاد العثماني على ثلاث ركائز أساسية تكمل الواحدة منهم الأخرى زراعة، صناعة، تجارة.

_ الموقع الاستراتيجي للدولة العثمانية الذي تتوسط به الطرق البرية والبحرية للتجارة العالمية هذا ما ساعد في تنشيط التجارة داخل أقاليمها (التجارة الخارجية) التي نشطت أكثر في الفترة الأولى من بداية عهد الامتيازات التجارية مع الدول الأوروبية.

_ تعد الدولة العثمانية دولة صناعية بامتياز والدليل على ذلك انتشار صناعتها في الأسواق العالمية باختلاف أنواعها وذلك بجودتها العالمية، كصناعة النسيج والخزف التي تفوقت على الصناعات الأوروبية، بالإضافة إلى بروز الدولة العثمانية في الصناعات الحربية، إلاّ أنّ هذا الازدهـــار بدأ بالتراجع.

الخاتمة :

_ تربعت الدولة العثمانية على مساحة كبيرة من العالم جعلتها تتنوع في تركيبتها السكانية فهي مزيج من الأجناس والعقائد استطاعت التوافق فيما بينها والانسجام لتعطينا تركيبة بشرية متجانسة.

_ إبرام الاتفاقيات والمعاهدات وتبني سياسة الامتيازات أرغمت الدولة العثمانية في دخول مرحلة الانحطاط وبداية الانفصال، الأمر الذي أضعف الدولة.

_ الكشوفات الجغرافية وبروز الثورة الصناعية الذي غير مسار التجارة العالمية أدى لتدهور الاقتصاد العثماني.

ومجمل القول فإن سياسة الدولة العثمانية توضح لنا بشكل جلي شموليتها في جميع المجالات، حيث اهتمت بكلّ الفروع التي من شأنها أن تشكل لها النعرات سواء في الداخل أو الخارج، لهذا فإن تعاملاتها مع المنافسين التي تنعتهم المؤرخة ثريا فاروقي بالتقليديين وتخصّ من بينهم البندقية كأهم جمهورية ضمن الجمهوريات الإيطالية، كما شمل اهتمامها العلاقات بكل صنوفها ليس هذا فحسب؛ وإنما شمل هذا الاهتمام أيضا حيز خطير هو الدين فقدمت نموذج ساهم في عملية الاحتواء من خلال سياستها تجاه الأقليات غير المسلمة، كلّ ذلك جعل الدولة العثمانية دولة عالمية كانت أهم ركيزتين اعتمدت عليهما هما الاقتصاد والدين، وبهذا تكون مؤرختنا ثريا فاروقي قد فسرت بطريقة بارعة وتحليل دقيق محتوى عنوان كتابها **الدولة العثمانية والعالم المحيط بها** الذي ارتكز على أهم قوة وصلت إليها الدولة العثمانية وأرعبت من خلالها من كان محيطا بها بعدما تحولت إلى قوة التجارية العالمية.

المصادر والمراجع

1- القرآن الكريم

قائمة المصادر والمراجع:

أ- المصادر:

2- أبو جيب سعدي، القاموس الفقهي مادة (ذمة)

3- المحامي محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية تح، إحسان حقي، ط 2، دار النفائس، بيروت، 1983م.

ب- المراجع:

1- مصطفى نادية محمود وآخرون، العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية، ط 1، معهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996.

2- أوزتو نايلماز، تاريخ الدولة العثمانية، تر، عدنان محمود سليمان، مر، محمود الأنصاري، ج 1، د ط، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، اسطنبول، 1988.

3- الدهلوي أحمد بن رحيم ولي الله، عقد الجيد في أحكام الإجتهاد والتقليد، ط 1، تح، محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة، 1358ه.

4- العودات حسن، العرب النصارى، ط 1، دار الأهالي، دمشق، 1992.

5- محمد علي أورخان، روائع من التاريخ العثماني، ط 3، دار الكلمة، مصر، 2007م.

6- أبو نهر جوزيف، المسيحيون هازس الحرية في العهد العثماني، المؤتمر الدولي خطاب الجماعات المسيحية في الشرق الأدنى زمن التحولات 24 و26 كانون الثاني 2013، ط 3، مركز الشرق المسيحي في البحوث والمنشورات، جامعة القدس يوسف، لبنان، 2013.

7- جمال الدين محمد أبي الفضل ابن المنصور، لسان العرب، ج 1، ط 1، در المصادر، بيروت، دون سنة نشر.

8- بني المرجة موفق، صحوة الرجل المريض، د ط، مؤسسة صقر الخليج للطباعة والنشر، الكويت، 1984.

9- محمود شاكر، التاريخ الإسلامي العهد العثماني، ط 2، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1986.

10- بن مليح عبد الإله، ظاهرة الرق في الغرب الإسلامي، د ط، منشورات الزمن، 2002.

11- القضاة أحمد حامد ابراهيم، نصارى القدس دراسة في ضوء الوثائق العثمانية، ط 1، مركز الدراسات للوحدة العربية، د ب ن، 2007 م.

12- جيم شوستانفورد، يهود الدولة العثمانية والجمهورية التركية، تر الصفاقصي، أحمد قطوري، ط 1، دار البشير للثقافة، والعلوم، 2015م.

13- ديل شارل، البندقية جمهورية أرسقراطية، تعريب أحمد عزت عبد الكريم توفيق اسكندر، د ط، دار المعارف، القاهرة، د س ت.

14- كلو أندري، سليمان القانوني مثل النماذج بين الهوية والحداثة، د ط، دار الجيل، بيروت، د س ن.

15- فهمي زكي نعيم طرق التجارة الدولة ومحطاتها أواخر العصور الوسطى، ط 1، المكتبة العربية، القاهرة، مصر، 1973م.

16- البايراق مظفر وآخرون، سوريا في الوثائق العثمانية، تر صالح سعداوي، د ط، طباعة سجيل أوفست، اسطنبول، 2013م.

17- ريمون أندري، المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، تر: لطيف فرج، ط 1، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1991م.

18- ريمون أندري، العواصم العربية إمراتها وعمرانها في الفترة العثمانية، تع، قاسم طوير، دار المجد، د ب ن، 1986م.

19- درويش هدى، العلاقات التركية اليهودية وآثارها على البلاد العربية منذ قيام دعوة يهود الدونمة 1648م، إلى نهاية القرن 20، ج 1، ط 1، دار القلم، دمشق، ص 2000م.

20- أوغلي اكمل الدين احسان، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، تر صالح سعداوي، م 2، د ط، اسطنبول، 1999 م.

21- إينالیك خليل، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الإنحدار، تر: محمد الأورناوط، ط 1، المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، 2002.

22- درويش هدى، الدولة العثمانية وتعاملها مع غير المسلمين، د ط، دون، د س.

23- طقوش محمد سهيل، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الإنقلاب على الخلافة، ط 3، دار النفائس، بيروت، لبنان، 2013.

24- غيب هاميلتون وباون هارولد، المجتمع الإسلامي والغرب، دراسة حول تأثير الحضارة الغربية في الثقافة الإسلامية بالشرق الأدنى في القرن 18م، تر: أحمد إيبش، مج 1، ط 1، دار الكتاب الوطنية، أبوظبي، 2012.

25- العزاوي قيس سعيد، الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الإنحطاط، ط 2، الدار العربية للعلوم، 2003.

26- الصباغ لبلد، الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر العاشر والحادي عشر الهجريين، ج 1، ط 1، دار الفجر للتراث، 2004.

27- الشناوي محمد عبد العزيز، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج 2، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1980.

28- كمال سعيد حبيب، الأقليات والسياسة في الخبرة الإسلامية من بداية الدولة النبوية وحتى نهاية الدولة العثمانية (622 م – 1908 هـ - 1325) ط 1، مكتبة مديولي، القاهرة، 2002.

29- محمود السيد محمد السيد، تاريخ الدولة العثمانية النشأة والإزدهار، د ط، مكتبة الآداب، القاهرة، 2007.

30- العزاوي قيس سعيد، الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الإنحطاط، ط 2، الدار العربية للعلوم، 2003.

31- مانتران زوبير، تاريخ الدولة العثمانية، تر: بشير سباعي، ط 1، ج 1، دار الفكر للدراسات، القاهرة، 1993.

32- الكيلاني جمال الدين فالح وزياد محمد الصميدعي، تاريخ الدولة العثمانية رجال وحوادث، ط 1، النمظمة المغربية للتربية والثقافة والعلوم، فاس، المغرب، 2013.

33- مصطفى أحمد عبد الرحيم، أصول التاريخ العثماني، ط 1، دار الشروق، القاهرة، 1982.

34- متولي أحمد فؤاد وهويد محمد فهمي، تاريخ الدولة العثمانية منذ نشأتها وحتى نهاية العصر الذبي، د ط، إيترك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002.

35- عاشور سعيد عبد الفتاح، العصر المماليكي في مصر والشام، ط 3، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، 1994.

36- فاروقي ثريا، الدولة العثمانية والعالم المحيط بها، تر: حاتم لطحاوي، ط 1، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، 2008.

37- فاروقي ثريا، الحجاج والسلاطين، الحج أيام العثمانيين 1517 – 1683 تر: أبو بكر أحمد بقادر، ط 1، دار النشر المركز الدولي للخدمات الثقافية، بيروت، لبنان، 2010.

38- زكي بك، معالي محمد محمد، خلاصة تاريخ الكردوكرستان من أقدم العصور التاريخية حتى الآن تر: محمد علي، د ط، مطبعة السعادة، القاهرة، 1939.

ملكم سرجان، تاريخ كامل إيران، تر، ميزا إسماعيل حيرث، د ط، انشارات أفسون، تهران، 1380م

39- الخولي أحمد، الدولة الصفوية، تاريخها السياسي والإجتماعي وعلاقتها بالعثمانيين، د ط، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، 1981.

ج- الرسائل العلمية:

1- سرير أحمد سهيلة وفتيحة حاج بن فطيمة، الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية بين الآثار الايجابية والسلبية من القرن16 م إلى19 م، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة يحي فارس المدية2015-2014

2- بن معاضة منصور بن سعد العمري، الحروب والمعاهدات العثمانية الروسية خلال الفترة1805-1709 م،اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة ام القرى2010

3- قاري ياسر بن عبد العزيز، الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه كلية الشريعة، جامعة أم القرى 2001.

4- حسنة كمال، العلاقات العثمانية الفرنسية في عهد السلطان سليم الثالث 1789 – 1807م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، إش، عائشة غطاس، جامعة الجزائر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية 2005 – 2006.

5- أحمد ممدوح رمضان، الحياة السياسية والمذهبية للدولة الصفوبة في عهد الشاه إسماعيل الصفوي من1500 إلي غاية 1524، رسالة ماجستير كلية دار العلوم، جامعة القاهرة 2009.

6- شتا ابراهيم الدسوقي، أثر الصراع الذهبي بين إسماعيل الصفوي والسلطان سليم في الأدب الفارسي، رسالة لنيل شهادة الماجيستر كلية الآداب، جامعة القاهرة 1967.

د- المقالات والموسوعات:

1- الدكتور عبد الرحمان بدوي، موسوعة المستشرقين، ط3، دار العلم للملايين بيروت لبنان1993 .

2- الصابوني عبد الرحمان، المدخل العلم الفقه، جامعة حلب، المطبوعات الجامعية حلب1925 .

3- الموسوعة العربية العالمية، ط2، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع 1999م.

ه- المجالات:

- رضوان نبيل عبد الحي، المؤرخ المصري دراسات وبحوث في التاريخ والحضارة تطور الأسطول العثماني في ظل أبرز الحضارات البحرية للبحر المتوسط، العدد20، د ن، جويلية1998 م.

و- مراجع اللغة التركية التي اعتمدت عليهم المؤرخة ثريا فاروقي بشكل كبير ضمن هذا المولف

1- ismli hakhi uzvn carsili, osmanli devletinin merkez ve, bahriye teskilati, turk tarih kurumu basimevi, ankra.

2- pkalin mehme tzki : osmanli trihdeyi mleri ve terimieri sozlvgu, istanbul, iyiliegitm milliegtm

الملاحق



ـ المؤرخة ثريا فاروقي ـ


الدولة العثمانية
والعالم المحيط بها

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوع

اهداء.....4
اهداء 5
شكر و عرفان.....6
قائمة المختصرات 7
المقدمة :.....9
المبحث الأول: ثريا فاروقي والدولة العثمانية الأول: ثريا فاروقي والدولة العثمانية.....19
I/_ المطلب الأول: ثريا فاروقي: النشأة ،التكوين، التأثر، المنهج.....20
أ/- المولد والنشأة:.....20
ب/ _ التكوين: 20
ب-1/_ المسار العلمي:.....20
ب-2/_مؤلفاتها: 21
ج/_التأثر: 22
ج-1/_ "عمر لطفي برقان" الأستاذ المؤثر: 22
ج-2/_ فرناند بروديل ومدرسة الحوليات: 23
د/_المنهج: 23
II/_ المطلب الثاني: الدولة العثمانية والعالم المحيط بها: 25
1/_ بطاقة تقنية للكتاب:.....25
2/_ محتوى الكتاب:.....26
3/_دواعي تأليفه وأهميته: 27
4/- مترجم الكتاب:.....28
5/_ اصداراته: 28
6/_النقد والتقسيم: 29
6-أ/_النقد:.....29
6-ب/_تقييم الكتاب: 31
المبحث الثاني: الدولة العثمانية قوة اقتصادية.....32
1/المطلب الأول: المكانة الاقتصادية منذ منتصف القرن 16م.....33
-1المكانة ضمن المجال البحري:.....33
-1-1القوة البحرية:.....33
-1-2أثر أسطول البندقية على الدولة العثمانية:.....34
-1-3مقومات الأسطول العثماني وتطوره: 35
أ-السفن الصغيرة: 36
ب- السفن الكبيرة: 36
1-4/_دور الموانئ في ازدهار الاقتصاد العثماني: 37

1-5/_ المناصب البحرية: 39
1-6/_ الطرق التجارية: 40
II_ المطلب الثاني: البضائع والضرائب: 41
2-1/ أنواع السلع: 42
أ- المادية: 42
2-2/ البشرية: 44
أ- الأسرى والعبيد: 44
ب- الخراج: 47
المبحث الثالث: العلاقات السياسية والدينية 49
1- المطلب الأول: سياسة الامتيازات 50
أ- الاتفاقيات والمعاهدات 50
ب - العلاقات الدبلوماسية بين الدولة العثمانية والدولة الأوروبية: 54
ج- العلاقة مع انجلترا: 56
د- العلاقة مع النمسا: 57
هـ/_العلاقة مع روسيا: 60
2/_ المطلب الثاني: الدينية (سياسة التسامح الديني) 61
2-1/_ المسلمين: (السنة والشيعة) 61
2-2/_أهل الذمة: اليهود والنصارى، اليهود والنصارى 64
أ- اليهود: 64
ب- النصارى: 67
الخاتمة 71
المصادر والمراجع 74
فهرس الموضوعات 86